الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٥**

الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا، سنركز مرة أخرى على مجموعة الأسلحة التقليدية. سأعطي الكلمة أولا لأولئك المتكلمين الذين أدرجت أسماؤهم على قائمة الأمس ولكن لم يكن لديهم الوقت للتكلم.

السيد غانيف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أصبحت ممارسة متبعة أن يبلغ رؤساء اجتماعات الأطراف المتعاقدة السامية اللجنة الأولى فيما يتعلق بالجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والتقدم المحرز في ذلك الصدد. ويسرني، بصفتي الرئيس المعيّن للمؤتمر الاستعراضي الرابع الذي سيعقد في الفترة من ١٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، أن تتاح لي الفرصة لتقديم معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معيّنة.

وعلى مدى الـ ١٢ شهراً الأخيرة، كان هناك الكثير من النشاط لدعم إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وقد خاطب رئيس المؤتمر الرابع للبروتوكول الخامس، السفير بيتر ولكوت ممثل أستراليا، ورئيس المؤتمر السنوي الثاني عشر للبروتوكول الثاني المعدل، السفير جيرمان موندريان هيرنانديث ممثل فنزويلا، وأنا شخصياً، وزراء خارجية جميع الدول التي ليست طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بغية حثهم على الانضمام إلى الاتفاقية.

تمشيا مع قرارات اللجنة الأولى، كانت هناك زيادة في التركيز على تعزيز الطابع العالمي للبروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد شجعت أستراليا بصفتها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

رئيسا للمؤتمر الاستعراضي الرابع للبروتوكول الخامس، وبيلاروس التي تضطلع حالياً بدور الرئيس المعين للمؤتمر الخامس، الدول الأطراف على الانضمام إلى البروتوكول. وقد حظيت هذه الجهود بتقدير كبير إذ لا يزال البروتوكول الخامس يشكل محوراً للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معيّنة.

وتكمن إحدى السمات الفريدة للبروتوكول الخامس في إنشائه للمرة الأولى — في إطار معاهدة للقانون الإنساني الدولي – قاعدة واضحة بشأن ضرورة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب بمجرد انتهاء القتال. وأنتج برنامج رعاية الاتفاقية قرص فيديو رقمياً عن البروتوكول الخامس وعمل الدول الأطراف فيه بهدف تعزيزه. ويحمل القرص عنوان ”قبل الانفجار“ وهو متوفر في القاعة اليوم. وآمل أن تجده الوفود مفيداً بالنسبة لها.

وقد عقدت العديد من الاجتماعات الثنائية في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع. وشجعت أثناء هذه الاجتماعات الدول الأطراف على الانضمام إلى جميع صكوك اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتكلمت أيضا –في الدورة التحضيرية التي عقدت خلال الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكوميين للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة المعقودة في عام ٢٠١١ في آب/أغسطس– عن مسألة إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وكيفية المضي بها قدماً.

ومن المنظور العام، فقد أحرز تقدم هام فيما يتعلق بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠٠٦. فعلى سبيل المثال، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٦، ١٠٠ دولة، وبلغ عدد الدول الأطراف فيها الآن ١١٤ دولة. وشهد البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب أكبر زيادة، إذ ارتفع عدد الدول الأطراف فيه من ٢٧ دولة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥ دولة في عام ٢٠١١.

وينبغي أن تشعر الدول الأطراف في الاتفاقية بارتياح كبير لهذا التقدم. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وستتاح للدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الرابع الفرصة لتعزيز خطة العمل التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الثالث واتخاذ الإجراءات التي من شأنها – كما نأمل – تسريع وتيرة التقدم في إضفاء الطابع العالمي في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وأحث جميع الدول التي ليست طرفا في الاتفاقية على الانضمام إليها. وأتطلع إلى العمل مع الدول الأطراف في الاتفاقية بهدف الوصول إلى اتفاقية ذات طابع عالمي حقا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن السويد سوف تقدم في وقت لاحق اليوم مشروع قرار بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

السيدة كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة اليوم لتناول بعض القضايا الهامة ذات الصلة باتفاقية الأسلحة التقليدية – والتي تناولها زميلي البلغاري للتو – والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة ونظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

أولا، بخصوص اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإن الولايات المتحدة مستمرة في دعم التفاوض على بروتوكول شامل وملزم في إطار الاتفاقية، يعالج جميع جوانب الذخائر العنقودية، بما في ذلك استعمالها وتخزينها ونقلها وتدميرها، والذي سيكون له أثر إنساني كبير على أرض الواقع.

ونحث الأطراف المتعاقدة السامة في الاتفاقية على أن تغتنم فرصة المؤتمر الرابع لاستعراض الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر لإبرام بروتوكول يتضمن أحكاما محددة وموضوعية. ويمكن للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية تحقيق فوائد إنسانية حقيقية وفورية بإبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، على النحو المعبر عنه في نص المشروع الذي أعده رئيس فريق الخبراء الحكوميين، وينبغي ألا ترضى بمجرد وثيقة طموحة من غير المحتمل أن يكون لها أي تأثير على أرض الواقع. ومن شأن مشروع بروتوكول الذي قدمه الرئيس توسيع نطاق مجموعة من القواعد الملزمة والقواعد واللوائح لتشمل كبار مستخدمي ومنتجي الذخائر العنقودية الذين يستحوذون على ما بين ٨٥ إلى ٩٠ في المائة من مخزونات الذخائر العنقودية في العالم.

والولايات المتحدة، بصفتها أحد الأطراف المتعاقدة السامة في الاتفاقية وجميع البروتوكولات الملحقة بها، تتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ليس لأنه يمثل فرصة لإبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية فحسب، ولكن أيضا لتعزيز التزامنا بهذا الصك الهام من صكوك القانون الإنساني الدولي. ونشجع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا متعاقدة سامية في الاتفاقية أو أي من بروتوكولاتها الخمسة الحالية على النظر في الإعلان عن نيتها في الانضمام إليها خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، والذي يسرني أن أشير إلى أنه سيُعقد تحت رئاسة زميلنا البلغاري.

إن الولايات المتحدة مستمرة في تنفيذ بروتوكولات اتفاقية الأسلحة التقليدية وسياساتنا الوطنية تفي بجميع اشتراطات بروتوكولات الاتفاقية أو تتجاوزها. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما نواصل استعراض سياستنا المتعلقة بالألغام الأرضية، فإننا نحافظ على التزامنا بمعالجة الآثار الإنسانية المحتملة التي تسببها الألغام الأرضية. وأنهت الولايات المتحدة تماما استخدام الألغام الأرضية الدائمة، المضادة للأفراد والمضادة للمركبات على السواء، في نهاية العام الماضي. وهذه ألغام أرضية يمكن أن تظل نشطة لسنوات أو حتى عقود بعد انتهاء الصراع. وإذا تُركت في الأرض، دون تعهدها على الوجه الملائم، فإنها تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين.

وتواصل الولايات المتحدة أيضا دعمها القوي للتخلص من الأسلحة والذخائر التقليدية المتقادمة أو الفائضة أو غير الجيدة التأمين أو المعرضة للخطر، فضلا عن مخلفات الحرب من المتفجرات. وقدمنا ما يزيد على ١,٩ بليون دولار في صورة مساعدات لـ٨١ بلدا لبرامج تدمير الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

بخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الولايات المتحدة مصممة على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. ونحن من الرواد العالميين في تقديم المساعدة لتحقيق أهداف البرنامج.

والولايات المتحدة تدعم تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وكذلك توصيات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووقعت الولايات المتحدة على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة في عام ١٩٩٧، وإدارة أوباما تلتمس مشورة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وموافقته لكي تصدق على الاتفاقية.

والولايات المتحدة تؤيد أيضا إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو تدبير لبناء الثقة ستقدم الدول بموجبه تقارير سنوية عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية. والولايات المتحدة تعمل على تعزيز الآليات العالمية والوطنية لمراقبة الأسلحة عن طريق مساعدة الدول على تحسين ممارساتها لمراقبة الصادرات وتوفير الأمن المادي للأسلحة والذخائر المعرضة للخطر وإدارة مخزوناتها وتدمير الأسلحة والذخائر الفائضة في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه الجهود دعم مبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الرامية إلى التصدي لعمليات نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة عبر الحدود الوطنية من خلال وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتشديد الرقابة على سماسرة السلاح.

تلتزم الولايات المتحدة بالعمل بشكل وثيق مع العديد من الدول والمنظمات الدولية للتصدي لانتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وهذه المنظومات المعروفة أيضا باسم القذائف المحمولة على الكتف المضادة للطائرات تشكل، في حالة وقوعها في أيدي الإرهابيين أو المجرمين أو غيرهم من الجهات من غير الدول، تهديدا خطيرا لرحلات الركاب الجوية عالميا ولقطاع الطيران التجاري والطائرات العسكرية في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام ٢٠٠٣، تعاونت الولايات المتحدة مع بلدان في مختلف أنحاء العالم لتدمير أكثر من ٧٠٠ ٣٢ منظومة دفاع جوي محمولة زائدة عن الحاجة أو غير جيدة التأمين أو مُحتفظ بها بطريقة غير مشروعة أو معرضة للخطر في أكثر من ٣٠ بلدا.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تؤمن بالشفافية والانفتاح في النفقات العسكرية، ونحن نؤيد أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ونثني على ألمانيا ورومانيا لقيادتهما في تقديم مشروع القرار المعنون ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“ (A/C.1/66/L.35). كما نخص بالشكر ألمانيا على دورها في رئاسة فريق الخبراء الحكوميين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والذي استعرض عمل الأداة ومواصلة تطويرها تحت القيادة الرائعة للسفير فوندرليش الذي نقدر بشدة التقرير الذي قدمه أمس. وقد شاركت الولايات المتحدة في عمل الفريق وهي ترحب بالتوصيات الواردة في تقريره النهائي المعتمد بتوافق الآراء.

يتطلع وفد بلدنا إلى التعاون بنجاح مع الوفود الأخرى بشأن جميع هذه القضايا الهامة فضلا عن العمل المتبقي في هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشرعي القرارين A/C.1/66/L.35 و A/C.1/66/L.36.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الالتزام بالوقت المحدد، سأتلو نسخة مختصرة من بياني.

تؤيد ألمانيا تماما عملية معاهدة تجارة الأسلحة وتهنئ السفير غارسيا موريتان على قيادته القديرة لها. وما زلنا نعتقد أن إبرام معاهدة عالمية وقوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة تنظم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية سيسهم بشكل ملموس في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولن تدخر ألمانيا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، وسعا للتوصل إلى اتفاق في إطار الأمم المتحدة بشأن هذا الصك الدولي الجديد.

ولقد لاحظنا بارتياح كبير ارتفاع مستوى المشاركة في اللجنة التحضيرية، ولا سيما في دورتها الأخيرة المعقودة في تموز/يوليه. ونعتبر أن اللجنة التحضيرية تمضي قدما في طريقها نحو تنفيذ الولاية المسندة إليها، ألا وهي، تقديم توصيات إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن العناصر التي ستكون هناك حاجة إليها لإعداد معاهدة فعالة ومتوازنة لتجارة

الأسلحة. وألمانيا تحث جميع الدول على أن تواصل السعي جاهدة في سبيل إعداد هذه التوصيات لكي نكون مستعدين للتمهيد للمفاوضات دون الحكم عليها مسبقا.

يخضع مشروع الورقة التي اقترحها السفير غارسيا موريتان لتحسينات مستمرة. في الوقت نفسه، وكما هو طبيعي في هذه المرحلة، فإنها بحاجة إلى المزيد من الصقل. وأود أن أذكر بضعة أمثلة.

ينبغي التعبير عن الإشارات إلى عمليات النقل في جميع أجزاء الورقة بطريقة متسقة ولكن مختلفة، بما في ذلك اللغة التي تفصل عمق الضوابط، مع التركيز على ضوابط التصدير. ويتعين النظر في الضوابط على الأنواع الأخرى من عمليات النقل بعناية فائقة وبطريقة متباينة على نحو كاف. وينبغي الاستمرار في تبيان الفرق بين جمع المعلومات على الصعيد الوطني والإبلاغ الدولي. ونحن بحاجة أيضا إلى تعريف واضح للمصطلحات المستخدمة، بما في ذلك أنواع المعدات العسكرية. أخيرا، نعتبر أيضا أن الأحكام المتعلقة بمساعدة الضحايا ليست مناسبة في معاهدة تتعلق بضوابط نقل الأسلحة، وليست معاهدة حظر.

وألمانيا ترحب بشدة بتماشي مجموعة المعايير الواردة في الورقة الحالية مع ولاية اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة والمتمثلة في وضع أعلى المعايير الدولية الممكنة لنقل الأسلحة. ونرحب أيضا بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق هذه الورقة. ويتعين إدراجها من دون استثناء، إلى جانب الذخائر.

أود أن أعرب عن أسمى آيات التقدير للطريقة التي يواصل بها السفير غارسيا موريتان توجيه هذه العملية. وعلى خلفية التقدم المحرز حتى الآن والأجواء الإيجابية جدا في المشاورات، لا يسعنا إلا أن نواصل دعم رئاسته حتى الانتهاء بنجاح من عملية التفاوض في عام ٢٠١٢.

فيما يخص المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإن ألمانيا تؤيد بقوة النهج الاستباقي. وخلال السنوات العشر الماضية، شكل برنامج العمل الوثيقة المرجعية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد حان الوقت لإجراء تقييم.

أسهم برنامج عمل الأمم المتحدة في رفع مستوى الوعي بشأن التحديات والأخطار التي يشكلها الانتشار غير المراقب للأسلحة الصغيرة والخفيفة. فقد أدى إلى ترتيبات إقليمية جديدة، وفي بعض الحالات، إلى انخفاض كبير في فائض الأسلحة والذخائر. لكن التنفيذ بحاجة إلى تحسين. إن ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم برنامج العمل بروح من التعاون. بعد مرور عشر سنوات، سيتمثل التحدي في شمول مسائل إضافية في السياق الأوسع لحقوق الإنسان ومنع نشوب الصراعات – فيما يخص المسائل الجنسانية بصفة خاصة، وحماية الأطفال من العنف المسلح، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وارتباطها بمنع نشوب الصراعات.

تتطلع ألمانيا للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيستعرض المؤتمر الاستعراضي الناجح ويوضح ويعزز الالتزامات القائمة وتنفيذها. ويتعين أن يحدد أيضا آفاقا لعمل مستقبلي مفيد. وينبغي أن تؤدي المفاوضات الجارية بشأن بروتوكول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بشأن الذخائر العنقودية، إلى إدخال تحسينات كبيرة على أرض الواقع، والتي ينبغي أن تكون متوافقة مع اتفاقية الذخائر العنقودية ومكملة لها. ونتوقع من هذا الصك

الجديد أن يقدم إسهاماً إنسانياً كبيراً، ويشمل الحظر الفوري لإنتاج أو استخدام أو نقل الذخائر العنقودية.

يشرفني الآن أن أقدم مشروعي قرارين اقترحتهما ألمانيا مع شركائها. واقترحت ألمانيا إلى جانب رومانيا، مشروع القرار الذي يقدم مرة كل عامين المعنون ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“ (A/C.1/66/L.35). وتقدم ألمانيا إلى جانب فرنسا مشروع القرار A/C.1/66/L.36، المعنون ”المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية“. وأود أن أشكر جميع مقدمي مشروعي القرارين. واسمحوا لي أن أشجع تلك الوفود التي لا تزال تنظر في مشاركتها في تقديم مشروعي القرارين، على أن تقوم بذلك. ونأمل أنه كما كان الحال عليه في ما يخص قرارات مماثلة في عام ٢٠٠٩، سيجري اعتماد مشروعي القرارين بتوافق الآراء.

أود أن أشكر زميلي وصديقي الحميم السفير كلاوس فندرليخ، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها، على عرضه باقتدار نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين، وأهنئه على إنجازات الفريق.

يتضمن مشروع القرار الألماني/الروماني الذي يقدم مرة كل عامين عددا من العناصر الجديدة التي تعكس عمل فريق الخبراء الحكوميين. وقد وضعت استنتاجاته وتوصياته المدروسة جيدا، بغية إتاحة أوسع قدر ممكن من المشاركة في تقديم إبلاغات بشأن النفقات العسكرية. إن مشروع قرارنا يؤيد التقرير التوافقي للفريق (أنظر A/66/89) وتوصياته، فضلا عن الاسم المبسط للصك – ألا وهو تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

ستجعل توصية فريق الخبراء الحكوميين الملموسة والعملية جدا، بمجرد إقرارها، الصك أيسر للمستعملين؛ وأكثر صلة بعالم اليوم الآخذ في التغير. ويمكن أن يستفيد تقديم إبلاغات بشأن النفقات العسكرية العالمية من توصيات الفريق مبكراً في عام ٢٠١٢.

أكد الأمين العام في مقدمته لتقرير فريق الخبراء الحكوميين، قدرة الصك على الإسهام بشكل ملموس في تحقيق السلام والأمن. وأعرب علاوة على ذلك، عن أمله في أنه يمكن أن يسهم أيضا في تحرير الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنظور، فإن مشروع القرار يتضمن فقرة جديدة ونهائية في الديباجة تشير إلى المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى تعزيز ”إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“.

اسمحوا لي أن أناشد جميع الممثلين المشاركة في تقديم مشروع القرار، ومن ثم إعطاء زخم هام لتنفيذه الموسع. إن ألمانيا ورومانيا مقتنعتان بأن الدول الأعضاء ستظهر التزامها بالهدف المشترك المتمثل في الثقة والشفافية العالميتين، من خلال اعتماد مشروع القرار هذا مرة أخرى بدون تصويت.

أما مشروع القرار الثاني الذي أقدمه، فإنه يخص الإدارة السليمة لفائض الذخيرة. ويمكن لمخزونات الذخيرة التقليدية، عندما تصبح غير مستقرة، أن تشكل تهديدا خطيرا للسلامة العامة. كما أنها تزيد من إمكانية تحويلها إلى الاستخدام غير المشروع، وتكثيف الاستخدام الإجرامي أو العنف المسلح وربما تقويض حظر الأسلحة والجزاءات. وقد أثبتت العديد من الحوادث والانفجارات الخطيرة التي حدثت في الماضي في مواقع تخزين الذخيرة، خلال السنوات القليلة الماضية للأسف استمرار أهمية هذه المسألة.

قدمت فرنسا وألمانيا مشروع قرار بشأن الذخيرة الفائضة في عام ٢٠٠٥. وأيد قرارنا المشترك الأخير المقدم سنة ٢٠٠٩، توصية فريق الخبراء الحكوميين وضع مبادئ توجيهية

تقنية من أجل إدارة مخزونات الذخائر التقليدية. ويسرني أن أؤكد انتهاء فريق الاستعراض التقني من تلك المبادئ التوجيهية التقنية. يعكس مشروع القرار المقدم اليوم، نتائج هذا الجهد، ويشيد بأعمال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، و دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، اللذين أسهما في وضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن برنامج إدارة المعارف المتعلقة بـ ''الضمانات المعززة''، المرتبط بهما. ونحن واثقون بأن مشروع القرار هذا سيعتمد أيضا بدون تصويت.

السيدة كزراجيني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحن في بداية فصل نزع سلاح تقليدي كثيف جدا. إن المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، والمؤتمرات الاستعراضية لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ليست سوى بعض الأحداث التي سوف ينصب عليها اهتمام مجتمع نزع السلاح خلال الإثني عشر شهرا المقبلة.

بوصف ليتوانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تؤيد تماما سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتدعمها بنشاط. إسمحوا لي الآن أن أتناول بمزيد من التفصيل المسائل التي تكتسي أهمية خاصة لوفد بلدي.

إن ليتوانيا تدعم المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وإننا مقتنعون بأن الصك الملزم قانونا الذي يضع أعلى المعايير الدولية، لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، هو وحده الكفيل بمنع استخدامها ضد القانون الإنساني الدولي والتزامات حقوق الإنسان، والحيلولة دون تهديدها للأمن الدولي والإقليمي والوطني. إن ليتوانيا ترحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت خلال العملية التحضيرية لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، والمشاركة البناءة للدول الأعضاء. كما نعرب عن تقديرنا للطريقة التي وجه بها السفير روبيرتو غارثيا موريتان هذه العملية وسنواصل دعم رئاسته من خلال إنهاء المفاوضات سنة ٢٠١٢.

لا تزال التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها سببا رئيسيا للعنف والمعاناة وعائقا أمام التنمية. إننا نواصل النظر لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بوصفه الإطار المتعدد الأطراف المركزي الذي يعالج آفة تلك الأسلحة.

تتطلع ليتوانيا إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل. إن الاتفاق على آلية متابعة تنفيذية، وتعزيز التعاون الإقليمي وإحراز مزيد من التقدم في مجال الوسم والتعقب، وتحسين التوافق بين الاحتياجات والموارد مسائل ذات أهمية خاصة. علاوة على ذلك، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية، فقد وقّعت ليتوانيا على إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، وتعرب عن تأييدها له.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، فقد كان لها أثر إنساني هام بعد عام واحد فقط من دخولها حيز النفاذ، إذ شرعت البلدان في تنظيف الأراضي الملوثة وتدمير المخزونات وإنشاء برامج مساعدة الضحايا. وأصبحت ليتوانيا الدولة الطرف الـ ٥٥ في الاتفاقية في آذار/مارس. وقدمنا أيضا تقريراً طوعياً بشأن الشفافية بموجب المادة السابعة. وترحب ليتوانيا بالعدد المتزايد من التصديقات والانضمام إلى الاتفاقية، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهد من أجل الحفاظ على المعاهدة وتعزيز الزخم لإضفاء الطابع العالمي عليها.

ونرحب أيضا باعتماد خطة عمل فينتيان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وإعلان بيروت. ويسرنا أن الآلية المقترحة لهيكل التنفيذ وعمل ما بين الدورات تحذو عن كثب حذو المثال الناجح لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي الواقع، فبعد أن ازداد

عدد المحافل والصكوك المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأصبحت أكثر تعقيدا، فإن هناك حاجة واضحة لاستكشاف سبل لاتباع نهج أكثر تكاملا وتماسكاً وتعاوناً بين عضوية هذه المحافل وأماناتها والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.

وبشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإن ليتوانيا على اقتناع بأن المفاوضات المتعلقة ببروتوكول إضافي جديد بشأن الذخائر العنقودية ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد وثيقة ملزمة قانونا من شأنها أن يكون لها أثر إنساني واضح، وتساعد على تعزيز القانون الدولي الإنساني. ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة كهذه خلال المؤتمر القادم لاستعراض الاتفاقية، سيكون خطوة هامة وإسهاماً في القيود المستمرة على استخدام الذخائر العنقودية التي من شأنها أن تؤدي إلى حظرها في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن ليتوانيا لا تزال مقتنعة بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاقية تقع على عاتق الدول الأطراف المعنية. ومع ذلك، فإن المساعدة من قبل أصحاب المصلحة أمر حيوي. وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات المانحة أن تأخذ في الاعتبار الحالة الخاصة لكل بلد متلق، وتشجيع الملكية الوطنية والمساهمة في بناء القدرات الوطنية. ومن الضروري أيضا أن تفي البلدان المتلقية للمساعدات والبلدان التي تقدم تلك المساعدات على حد سواء بالتزاماتها المتبادلة في مجال التعاون. وهذا هو ما تعلمته ليتوانيا من خبرتها في برامج المساعدة، وبوصفها الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات.

وبهذه الصفة، يود وفدنا أن يشكر جميع البلدان المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين على تعاونهم في تنفيذ الأحكام المتعلقة بتدمير المخزونات في الاتفاقية. وندعو الأعضاء المعنيين بأعمال مكافحة الألغام على مواصلة مساعدة الدول المتضررة، بما في ذلك من خلال تطوير الحلول التقنية للتغلب على تحديات خاصة، مثل تدمير ألغام PFM بطريقة فعالة ومستدامة وسليمة بيئيا.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن، فإن من شأن الإبلاغ والشفافية على وجه الخصوص، أن يسهما إسهاماً هاماً في خلق الثقة بين البلدان، وفي تعزيز الحالة الأمنية والسلام بصورة عامة. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو أحد الأدوات التي تم إنشاؤها لذلك الغرض. ونرحب بالمبادرة الجديدة الهادفة إلى تعزيز استخدام قاعدة بيانات السجل عن طريق عرضه عبر الموقع الرسمي للأمم المتحدة بطريقة سهلة الاستعمال. وتدعو ليتوانيا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم تقاريرها السنوية، وأن تشمل على أساس طوعي، معلومات عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تقل تدابير بناء الثقة والأمن أهمية على الصعيد الإقليمي. وتود ليتوانيا بوصفها الرئيس المشارك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تؤكد على أهمية الأدوات المبتكرة لتدابير بناء الثقة والأمن التي تم تطويرها في إطار منظمة الأمن والتعاون، والتي يمكن أن تأخذ بها في الاعتبار أيضا المبادرات الإقليمية الأخرى.

وختاماً، أود أن أعرب عن أن ليتوانيا على اقتناع عميق بأن البرامج المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالأمن والتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الجنسانية، وخاصةً عن طريق تشجيع مشاركة المرأة بوصفها من المستفيدين والممارسين وصناع القرار. ويوفر لنا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا هاماً في هذا الصدد.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): منذ دورة اللجنة الأولى السابقة، نلاحظ مع الارتياح أنه تم إحراز تقدم في مجال الأسلحة التقليدية. ففي بعض المجالات

تم تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة، في حين يستمر العمل على وضع مبادئ وصكوك دولية جديدة تنتظم استخدام وإنتاج وتكديس هذه الأسلحة. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

ولا تزال جنوب أفريقيا تولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونرحب في هذا الصدد، بالاختتام الناجح لأول اجتماع للخبراء الحكوميين لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد هنا في نيويورك في أيار/مايو. وكان ذلك الاجتماع الأول من نوعه وأتاح للدول الأعضاء فرصة هامة للنظر في تحديات التنفيذ المتعلقة بالوسم وحفظ السجلات والتعاون في مجال التعقب وفقا للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وتعرب جنوب أفريقيا عن سرورها بشكل خاص بالتعهدات بمساعدة الدول النامية على معالجة افتقارها إلى ما يلزم من الأطر التنظيمية والتمويل والمعدات والقدرات في مجالات الوسم وحفظ السجلات والتعقب. كما يسر جنوب أفريقيا أن السفير النيوزيلندي جم مكلاي، رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين، أعد ملخصاً رئاسياً سجّل بعض العناصر للمناقشات الموضوعية بقدر أكبر من التفصيل. ويؤيد وفد بلدي إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماع الخبراء الحكوميين الذي يعقد كل سنتين.

وقد ظلت جنوب أفريقيا تشارك بنشاط، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، في عملية التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة أثناء عملية اللجنة التحضيرية الجارية. وترى جنوب أفريقيا أنه في حين أن حل خلافاتنا المتعلقة بجوانب معينة ووضع مشروع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة لن تكون مهمة سهلة، فإنه يجب علينا ألا نغفل عن عزمنا على اعتماد معاهدة من شأنها إحداث تغيير حقيقي في تجارة الأسلحة التقليدية المشروعة

وتحسين نوعية الحياة لجميع مواطنينا عبر تنظيم تجارة الأسلحة ونقلها.

وأيا تكن الأحكام النهائية التي يتم اعتمادها في هذه المسألة – مثل نطاق الأحكام والمعايير فإن وفد بلدي يرى أن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ سوف يكون، من بين أمور أخرى، أحد العناصر الهامة لتحقيق النجاح في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ومن رأي وفد بلدي أن النص الأخير الذي أعده الرئيس متوازن جداً، ويمثل أساسا جيدا للنظر فيه أثناء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وتولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونتطلع إلى النظر في تقرير بنوم بنه بشأن التقدم المحرز في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في كمبوديا في وقت لاحق من هذا العام. وأود أن أشكر مملكة كمبوديا لعرضها السخي المتعلق باستضافة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية.

وقد أبرز وفد بلدي دائما أهمية نص الاتفاقية بوصفه التزاماً أولياً ملزماً قانونا بتنفيذ الاتفاقية، وينظر إلى خطط العمل المتعاقبة التي اعتمدت منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول، على أنها موجهات عملية مكملة لتنفيذها في ما يتعلق بمساعدة الضحايا وإزالة الألغام وتدمير مخزوناتها والتعاون والمساعدة، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي عليها.

وفي حين نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ولا يزال العديد من ضحايا الألغام غير قادرين على الوصول إلى الرعاية الطبية والتعليم وإعادة التأهيل البدني، والخدمات الاجتماعية والتدريب المهني وفرص العمل اللاحقة.

ويساورنا القلق أيضا لأن عددا من الدول الأطراف لم تتمكن من الوفاء بالمواعيد النهائية لإزالة الألغام وطلبت، بالتالي، تمديدات. ونحن ما زلنا نعتقد أن التخطيط والتنفيذ المبكرين وتخصيص الموارد الكافية سيمكنان من قطع شوط طويل في التصدي للمشاكل المتصلة بإزالة الألغام.

وجنوب أفريقيا تتشاطر القلق إزاء الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية. وتلتزم جنوب أفريقيا، بصفتها من الدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، التزاما كاملا بحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا ببدء نفاذ الاتفاقية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وجنوب أفريقيا تعتقد أن الاتفاقية تمثل صكا إنسانيا هاما لنزع السلاح يضع معايير جديدة في التزامنا الجماعي بمبادئ القانون الإنساني الدولي.

وجنوب أفريقيا، بوصفها منتجا سابقا للذخائر العنقودية التي لها تأثير على نطاق المنطقة بالكامل، ترى أن هذه الأسلحة لم تصبح عتيقة بوصفها أسلحة حرب حديثة فحسب، ولكن استخدامها مؤخرا في الصراعات برهن أيضا على أنها تلحق أذى غير مقبول بالمدنيين، حتى بعد توقف الأعمال العدائية الفعلية بوقت طويل.

وجنوب أفريقيا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل والتطبيق الشامل لأحكام الاتفاقية الإطارية وبروتوكولاتها الخمسة. ولإثبات هذا الالتزام، وافق برلمان جنوب أفريقيا على التزام جنوب أفريقيا بالبروتوكول الخامس والمادة ١ المعدلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب أفريقيا تشارك بنشاط أيضا في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين التابع للاتفاقية والذي يتفاوض على بروتوكول محتمل بشأن الذخائر العنقودية، ونتطلع إلى النظر في هذه المسألة خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل للأطراف المتعاقدة السامية والذي يعقد في وقت لاحق من هذا العام. وبينما نقدر الجهود التي بذلت على مدار سنوات طويلة للتعامل مع الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في الاتفاقية نحو وضع اللمسات الأخيرة على صك ذي مصداقية يتصدى على نحو عاجل للآثار الإنسانية للذخائر العنقودية.

ونرى أن أحدث نص للرئيس لا يزال يثير القلق، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاريف والمحظورات والقيود وفترات الإرجاء والمرفقات الفنية والتي ستؤدي، في حالة اعتمادها، إلى تبديد المكاسب التي تحققت في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية. ومما يثير قلق وفد بلدي على وجه خاص إضفاء الشرعية بصورة ضمنية على الاستمرار في استخدام وإنتاج الذخائر العنقودية المحظورة بموجب الاتفاقية. ونعتقد أنه يتوجب على جميع الدول الأطراف والدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية والتي هي أيضا دول أطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية العمل من أجل التوصل إلى نتيجة لعملية اتفاقية الأسلحة التقليدية لا تقوض بأي شكل من الأشكال نص أو روح اتفاقية الذخائر العنقودية. وجنوب أفريقيا لا تزال ملتزمة بالإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

ختاما، ستقدم جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان، بتنسيق من اليابان في هذا العام، مشروع القرار السنوي الجامع بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة مرة أخرى. ويمثل مشروع

القرار استكمالا لتنفيذ المسائل المتصلة ببرنامج عمل الأمم المتحدة ويوفر إطارا عمليا لتنفيذ البرنامج في المستقبل. ويأمل وفد بلدي أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده بتوافق الآراء نظرا للطابع غير الخلافي للنص. وجنوب أفريقيا تتطلع أيضا إلى خروج مؤتمر عام ٢٠١٢ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بنتيجة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروعي القرارين A/C.1/66/L.29 و A/C.1/66/L.33.

السيد فان دن ايسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق إلى ثلاثة أحداث رئيسية في ميدان الأسلحة التقليدية – المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر واللجنة التحضيرية الرابعة والمؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة واللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

في الشهر المقبل، تستضيف جنيف المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية. والاتفاقية تشكل جزءا أساسيا من القانون الإنساني الدولي ونحن ملتزمون بالحفاظ عليها وتطويرها مستقبلا. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ أحدث إضافة إلى أسرة الاتفاقية، البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ونؤيد مواصلة إنشاء آليات مبتكرة لتبادل المعلومات، مثل الاجتماعات السنوية للخبراء ونظام المعلومات على شبكة الإنترنت.

وبخصوص المفاوضات الجارية حول الاتفاق على بروتوكول سادس يتعلق بالذخائر العنقودية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإن هولندا تأمل أن تنتهي المفاوضات بالاتفاق على صك. وسيتعين أن يتضمن البروتوكول الجديد فرض محظورات وقيود ذات مغزى على هذه الأنواع من الأسلحة للبلدان التي ليست في وضع يمكنها من الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية حتى الآن. ونعتبر إبرام بروتوكول سادس مستقبلا خطوة وسيطة باتجاه إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية. وهولندا، بصفتها طرفا في الاتفاقية، قد التزمت بعدم استخدام الذخائر العنقودية مرة أخرى أبدا. وتدمير مخزوناتنا يمضي على قدم وساق وسيتم الانتهاء منه قبل وقت طويل من الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاقية.

وبخصوص معاهدة تجارة الأسلحة، فإن هولندا تؤيد بقوة إعداد معاهدة قوية ومتينة لتجار الأسلحة. ونعتقد أن تجارة الأسلحة على نحو مسؤول جزء مشروع من العلاقات التجارية الدولية، ولكن من الواضح أيضا أن تجارة الأسلحة بشكل غير مسؤول أو غير قانوني قد تكون عاملا في التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والاستقرار، وربما تؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن مصلحة المجتمع الدولي بأسره إخضاع التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية لصك شامل وملزم قانونا يتضمن الحد الأدنى من المعايير المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية. وهدفنا هو إبرام معاهدة قوية تضم أكبر عدد ممكن من الدول.

وينبغي أن تلزم معاهدة تجار الأسلحة الدول باعتماد وتنفيذ تشريعات وطنية من أجل منع عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي يمكن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تشعل الصراعات أو تطيلها أو تؤدي إلى تفاقمها أو تؤثر على الأمن أو الاستقرار أو تلحق الضرر بحقوق الإنسان أو التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن معاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن تكون ذات أوسع نطاق ممكن، سواء من حيث فئات من الأسلحة والمعدات وأنواع عمليات النقل.

وينبغي أن تتضمن اشتراطات ملزمة فيما يتعلق بالشفافية والإبلاغ، حيث أن الشفافية أداة هامة لضمان تنفيذ المعايير التي سيتم الاتفاق عليها. وهولندا ذاتها مفتحة تقليديا بخصوص تجارتها في الأسلحة. وهذا يدل على أنه لا تعارض مطلقا بين الشفافية ووجود صناعة دفاع مزدهرة. وهولندا ترى أن دعم المجتمع المدني ضروري لإبرام معاهدة ناجحة لتجارة الأسلحة. وبينما سيتعين أن تتخذ الدول ذات السيادة القرارات النهائية، فإننا نهدف إلى مشاركة واسعة من قبل المنظمات غير الحكومية في العملية. وبالمثل، تعتقد هولندا أن إشراك صناعة الدفاع سيكون أحد مفاتيح النجاح.

تسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سنويا عددا من الوفيات على مستوى العالم يفوق أي فئة أخرى من الأسلحة. والاتجار غير المشروع بها وانتشارها بلا ضوابط يؤثران سلبا على الاستقرار الإقليمي والدولي؛ وهي تؤجج الصراعات والعنف المسلح وتشكل تهديدا لحياة وسبل عيش مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من البشر في جميع أنحاء العالم.

وبرنامج عمل الأمم المتحدة هو الصك العالمي الوحيد في هذا المجال. وخلال الاجتماعين الثالث والرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين وخلال الاجتماع الأول للخبراء الحكوميين الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في هذا المبنى ذاته، أظهرنا نحن، المجتمع الدولي، التزامنا بمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتبر المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل فرصة فريدة ليس لتقييم إنجازاتنا فحسب، ولكن من أجل إجراء تقييم حقيقي لبرنامج العمل. وهذا يعني أننا لا نحتفل بنجاحاتنا فحسب ولكننا نحدد أيضا أين توجد أوجه القصور ونتفق على إجراءات لمعالجتها. ونحن ملتزمون بمواصلة تطوير برنامج العمل وتعزيز تنفيذه. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأخرى لإنجاح المؤتمر الاستعراضي.

وبما أنني أخذت الكلمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروعي قرارين. أولا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.29 بعنوان ”الشفافية في مجال التسلح“، وذلك بالنيابة عن ٨٠ مشتركا في تقديمه. والأساس المنطقي وراء قرار الشفافية في مجال التسلح، الذي جرت العادة على أن يكون وفد هولندا مقدمه الرئيسي، هو أن الانفتاح بشأن المسائل العسكرية، ولا سيما الشفافية في عمليات نقل الأسلحة، يسهم في بناء الثقة والأمن بين الدول.

وفي ظل هذه الخلفية، أنشأت الأمم المتحدة بموجب القرار ٣٦/٤٦ لام لعام ١٩٩١ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يمكن من خلاله لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم سنويا، على أساس طوعي، بيانات عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية. ويمكن للدول الأعضاء أيضا إتاحة معلومات أساسية حول مخزوناتها العسكرية ومشترياتها من الإنتاج الوطني والسياسات ذات الصلة وعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأود أن أثني على مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لإعداده نسخة إلكترونية جديدة أسهل في الاستخدام من السجل، والتي سيتم إطلاقها في وقت لاحق اليوم.

يستعرض فريق من الخبراء الحكوميين كل ثلاث سنواتتشغيل السجل وزيادة تطويره. ومن خلال القرار ٥٤/٦٤، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٢. وبالنظر إلى جدول أعمال نزع السلاح الحافل جدا في عام ٢٠١٢، من المتوقع ألا يعقد الفريق أول اجتماعاته الثلاثة سوى في وقت متأخر جدا من السنة. من ثم، قرر مشروع القرار الحالي تناول هذه المسالة مرة أخرى في دورتنا الثامنة والستين.

إن مشروع القرار يحظى بالفعل بدعم من عدد كبير من المقدمين من جميع المناطق. وبينما أشكر تلك الوفود التي

شاركت في تقديمه بالفعل، فإنه من دواعي سروري دعوة الوفود الأخرى الانضمام إلينا. وبالطبع لا يزال مشروع القرار مفتوحا لمزيد من المقدمين. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماده بتأييد ساحق، كما كان عليه الحال مع قرارات مماثلة خلال السنوات الماضية.

أما مشروع القرار الثاني الذي أود أن أقدمه فهو مشروع القرار A/C.1/66/L.33 المعنون ”التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج“. مع مشروع القرار هذا المقدم مرة كل سنتين، فإن الدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء لسن أو تحسين التشريعات واللوائح التنفيذية والإجراءات الوطنية لممارسة مراقبة فعالة لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. وتشجع الدول على أن تقدم بشكل طوعي إلى الأمين العام معلومات عن تشريعاتها ولوائحها التنفيذية وإجراءاتها الوطنية، فضلا عن التغييرات التي تطرأ فيها.

إن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح يحتفظ بقاعدة بيانات يمكن من خلالها الاطلاع على جميع المعلومات المتبادلة، وفقا لمشروع القرار هذا. لن يسهم تبادل المعلومات هذا فحسب في إرساء التفاهم والشفافية والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، بل هو مفيد أيضا للدول الأعضاء التي هي في طور وضع التشريعات بشأن تلك التحويلات. و مشروع القرار الحالي هو استكمال للقرار ٦٤/٤٠ لسنة ٢٠٠٩، بشأن نفس الموضوع. جرى خلال الدورات السابقة للجنة الأولى، اعتماد مشروع قرار بتوافق الآراء. ونحن على ثقة أنه سوف يحظى مرة أخرى بموافقة جميع الدول الأعضاء، و نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد هيرموسو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، سأقرأ نسخة موجزة من بياني، لكن راجيا التفضل بتسجيل البيان الذي وزع بوصفه بيان الفلبين.

إن الفلبين ترى وتعتبر أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصنيعها وتداولها، تشكل مجتمعة تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتعتقد أن أفضل وسيلة لحل المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، تتم من خلال تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يشكل الإطار الرئيسي للتصدي للاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة. ترحب الفلبين في هذا الصدد، بنتائج اجتماع الخبراء الحكوميين برئاسة سفير نيوزيلندا مكلاي في أيار/مايو.

إن الفلبين تعترف بأن الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة تتحمل مسؤولية خاصة، وتدعوها إلى أن تطبق بصرامة القيود القانونية التي تمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتزود فقط الحكومات المسؤولة وكياناتها المأذون لها بها. وتشجع الفلبين الدول على استخدام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كوسيلة لمراقبة عمليات نقل الأسلحة بين الدول. لقد اتخذ بلدي من جانبه، التدابير المناسبة لمنع صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي من شأنها انتهاك الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة أو التعارض مع الالتزامات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الفلبين ترغب في تسليط الضوء على الحاجة إلى تحقيق المزيد من التعاون بين الدول في مجالات تبادل المعلومات، وتشاطر أفضل الممارسات، وإنشاء جهات اتصال وطنية. يجب أن تكون ثمة زيادة في التعاون، لا سيما بين وكالات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والجمارك. إن الفلبين تدعم

الجهود الرامية إلى بناء القدرات، وترحب بالمعلومات بشأن نوع المساعدة التي ترغب الدول الأخرى في تقديمها.

و تدعو الفلبين إلى التنفيذ الصارم للصك الدولي بغية تمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وتنفيذ الصك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول المنتجة الرئيسية للأسلحة، فضلا عن الدول المتلقية لها. إن الفلبين، من جانبها تتعاون بشأن تعقبها، مع جيرانها من خلال رابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمكتب المركزي الوطني للإنتربول في الفلبين. إن الفلبين تولي أيضا أهمية لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعالج هذه المسألة من خلال التشريعات التي تتضمن عقوبات شديدة الوطأة، للانتهاكات المتعلقة بعدم الامتثال لمتطلبات الوسم.

أحرزت الحكومة الفلبينية تقدما بشأن تنفيذ برنامج العمل، من خلال الحفاظ على شراكات مناسبة مع صناعة الأسلحة النارية المحلية، ومقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، ونوادي الأسلحة والمجتمع المدني. ولدى البلد العديد من القوانين الرامية لمنع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة، التي هي في بعض الحالات أكثر صرامة من برنامج العمل. فيما يخص تصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة، تؤكد الفلبين أن ثمة مراقبة من خلال استخدام شهادات المستعمل النهائي أو رسائل إبداء النية.

أما فيما يتعلق بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية، فإن الفلبين تدرك الآثار الضارة الناجمة عن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، التي تستمر فترة طويلة بعد انتهاء الصراعات. حيث تتسبب تلك الأسلحة العشوائية في أزمات إنسانية بقتلها وتشويهها للمدنيين الأبرياء، ومنعها استخدام مساحات من الأراضي قابلة للحياة اقتصاديا. إن الفلبين تدعم الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية و اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

فيما يتعلق بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، فإن الفلبين، وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، ترى أن ثمة حاجة ملحة لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية من خلال إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل، وتعتبر أن التجارة غير المنظمة في تلك الأسلحة وتسريبها إلى السوق غير المشروعة يشكلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويتعين أن تشكل معاهدة لتجارة الأسلحة إعادة تأكيد على المسؤوليات القائمة للدول الأعضاء، فيما يخص التقيد بالقانون الدولي، ويمكن أن تجسد وضع آلية للتطبيق المتماسك والشفاف والقانوني والفعال في مجال تجارة تلك الأسلحة. وينبغي أن تقوم مبادئها على مجموعة من الصكوك المتعددة الأطراف والإقليمية القائمة،التي سبق تنفيذها من قبل الدول الأعضاء، والتي ستكون بمثابة اللبنات الأساسية لمعاهدة تجارة الأسلحة.

يجب أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة قادرة على معالجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الناجمة عن عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة، بينما في الوقت نفسه احترام الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. فضلا عن حقها في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي. كما يجب أن تكون أيضا مستعصية على إساءة استخدامها سياسيا.

يجب أن يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة تعريف واضح ومفصل وموحد للأسلحة التقليدية، يتضمن تدابير صريحة لأجل إجراء إنفاذ ومراقبة فعليين، وتتضمن آليات لتحقيق الشفافية والمساءلة بشكل متزايد في مجال نقل الأسلحة على المستوى الدولي. ويتعين أن يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة المستقبلية آلية بشأن كيفية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية

والبلدان الأقل نموا التي لا تملك القدرة والخبرة أو حتى الموارد بشكل فعلي لتنفيذ المعاهدة.

إن الفلبين تشيد بالسفير روبرتو غارسيا موريتان من الأرجنتين لجهوده التي يبذلها في مجال توجيه اجتماعات اللجنة التحضيرية الماضية نحو نهاية ناجحة، وتتطلع إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الذي سيجري خلاله التفاوض على معاهدة لتجارة الأسلحة العام القادم، والإسهام فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لتقديم مشاريع القرارات A/C.1/66/L.26 و A/C.1/66/L.27 و A/C.1/66/L.28.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أن البيانات السردية قد ركزت في الغالب، خلال السنوات الأخيرة على التهديدات المحتملة النابعة من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلا عن وسائل إيصالها. و يتعزز هذا الوصف التحليلي بفعل الأسف المألوف على آلية نزع السلاح، التي و إن كانت مختلة، يمكن أن تطور تدابير لمعالجة تحديات أسلحة الدمار الشامل.

بينما يمكن أن يكون لذلك المستوى من التركيز والاهتمام قيمته الخاصة به، فلا ينبغي لتهديد أسلحة الدمار الشامل أن يقلل من اهتمامنا بالمسائل المتعلقة بالتنظيم وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة. إن آثار زعزعة الاستقرار التي تسببها الأسلحة التقليدية فيما يخص الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي والخسائر البشرية الكارثية الناجمة عنها، تؤكد على الحاجة إلى إجراء حقيقي يتخذه المجتمع الدولي.

من المسلم به في الآونة الأخيرة وجود درجة معينة من الاهتمام بتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. لكن المسائل الرئيسية التالية غائبة من جدول الأعمال الضيق هذا.

أولا، تزايد النفقات العسكرية العالمية من جديد بعد توقف قصير، في السنوات التي تلت الحرب الباردة. وتجاوز الإنفاق الحالي على التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية مبلغا هائلا قدره ١,٥ تريليون دولار. ومن المفارقات، أن الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة المخصصة لصون السلم والأمن الدوليين هي في حدود ما يناهز ٣ في المائة من النفقات العسكرية في العالم.

ثانيا، يرافق النفقات العسكرية المتنامية التطور المتزايد للتكنولوجيا والأسلحة التقليدية. يجري الاتجار في تلك الأسلحة ووسائل تطويرها، بكميات كبيرة بين ذوي الآراء المماثلة، أو تصدر إلى أولئك الذين لديهم الإمكانيات المالية لشرائها.

ثالثا، البلدان النامية هي المستفيد الأساسي من إجمالي قيمة الاتفاقات الدولية لنقل الأسلحة. وتشكل تلك البلدان الوجهات المفضلة لمبيعات الأسلحة. ويجري استكشاف أسواق جديدة وإنشاؤها والسعي إليها، مع قلة الاكتراث بالأثر المزعزع للاستقرار على الأمن والاستقرار الإقليميين.

رابعا، على الرغم من حض الجمعية العامة على اتباع نهج شامل في مجال تحديد الأسلحة، فإن الصيغة الوحيدة المطروحة تقتصر على تنظيم الاتجار بهذه الأسلحة. ولا يزال يتم تجاهل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية – مثل تقييد إنتاج الأسلحة والحد من عدد الأسلحة أو القوات وتخفيض عمليات النشر.

وتقدم الوثيقة الختامية (القرار دإ-١٠/٢) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (دإ-١) اتجاهاً محدداً للتصدي لمسائل الإنفاق العسكري العالمي، وتدابير نزع السلاح التقليدي على نحو منصف ومتوازن بحيث لا تحصل أي دولة أو مجموعة من الدول على مزايا أكثر من غيرها في أي مرحلة، وبهدف الحد المتوازن للقوات والأسلحة التقليدية. وعليه، فإن من الضروري أن نوطد جهودنا المبذولة في سياق

تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلاً عن تنظيم الأسلحة التقليدية على وثيقة (دإ-١) التي اعتمدت بتوافق الآراء.

ومن المفارقة حقا أن تحل الدوافع التجارية محل اتباع نهج للأمن الجماعي في جدول الأعمال المتعلق بالتحديد الشامل للأسلحة التقليدية. ويشجع بائعو الأسلحة في كثير من الأحيان، كلا الطرفين في الصراع على شراء المزيد من تلك الأسلحة. والسؤال الوحيد المطروح هو: من يملك المال؟ والنتيجة هي سلسلة من سباقات التسلح الإقليمية، ومعظمها في مناطق غير مستقرة في العالم. وفي حين تجري المحاولات لتيسير المحادثات بهدف تخفيف حدة التوتر، يستغل كبار المسؤولين في الدول التي تبيع الأسلحة مثل هذه المناسبات لممارسة الضغط بهدف بيع المعدات العسكرية المتطورة التي تنتجها الشركات المصنعة الوطنية في بلدانهم. فهؤلاء المسؤولون يواصلون تسويق أسلحتهم حتى أثناء سعيهم إلى التوسط لتحقيق السلام. ويبدو أن المعيارية والسلطة القانونية لسياساتهم الوطنية والتقليمية في مجال نقل الأسلحة تفسح المجال أمام جني الأرباح التي لا تقاوم التي تدرها تجارة الأسلحة التقليدية لخزانات تلك الدول.

ومن ناحية أخرى، فإن الطلب على الأسلحة ينشأ إما من انعدام الأمن أو الطموح. وتسعى بعض الدول إلى بناء قواتها المسلحة الوطنية في البر والجو والبحر سعياً إلى تحقيق هدف معلن يتعلق بخروج تلك الدولة بصفتها كقوة عالمية، وغالبا ما يقترن بنية الهيمنة على منطقتها. وعليه ترغم الدول الأخرى المتضررة من عدم التوازن على الحصول على الأسلحة لكفالة توفير الحد الأدنى من القدرة على ردع العدوان والهيمنة. ولا تؤدي هذه الزيادة في حيازة الأسلحة الهائلة إلى تحويل الموارد من الاحتياجات الملحة المتعلقة بالتنمية والتخفيف من الفقر فحسب، بل تسهم أيضا في عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونظراً لهذه الاتجاهات المثيرة للقلق، فلا بد من أن نسعى إلى تحديد الأسلحة التقليدية في أدنى المستويات الممكنة من التسلح وتسليح القوات العسكرية، نظرا إلى أن معظم التهديدات للسلام والأمن تنشأ بشكل رئيسي في دول المنطقة نفسها أو في المنطقة دون الإقليمية. وتقع على عاتق الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتعزيز مثل هذه الاتفاقات لتحقيق الأمن الإقليمي.و يمكننا التكيف واتباع الممارسات الجيدة، مثل المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تشكل حجر الزاوية بالنسبة للأمن الأوروبي.

ونظراً لهذه الاعتبارات، قدمت باكستان مشاريع القرارات التالية لهذه اللجنة، مثلما فعلت بشأن قرارات مماثلة في الماضي. ومشروع القرار الأول هو ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.27. والثاني هو ”نزع السلاح الإقليمي“ الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.26. والثالث هو ”تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.28. ونأمل – تمشيا مع الممارسات السابقة – أن تواصل اللجنة تأييد مشاريع القرارات هذه.

ونحن نشاطر القلق الدولي بشأن الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعم الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويراعي برنامج العمل التوازن بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية المشروعة للدول، ويركز بحق على الاتجار غير المشروع. ويجب الحفاظ على ذلك التوازن والتركيز. فقد أحرزت الدول الأعضاء تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونتطلع إلى المشاركة

بنشاط في المؤتمر الاستعراضي العام المقبل الذي نأمل أن يحافظ على روح التوافق التي ميزت المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالعديد من جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وباكستان ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ المخلص للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. ونحن طرف في الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها التي تحقق التوازن الدقيق بين الحد من المعاناة البشرية، دون تجاهل المصالح الأمنية المشروعة للدول. وتشاطر باكستان الرأي القائل بضرورة معالجة مسألة الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة مع تحقيق التوازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية. ويجب أن توضع الاتفاقية المقترحة بطريقة غير تمييزية. وينبغي ألا تحيد التباينات التكنولوجية القائمة بين العديد من أنواع الذخائر العنقودية عن المبادئ الثابتة والمتفق عليها المكرسة في الدورة الاستثنائية الأولى (دإ-١)، وهي أنه ينبغي السعي إلى تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من أجل كفالة حق كل دولة في الأمن ولضمان ألا تحصل أي دولة أو مجموعة من الدول على مزايا أكثر من غيرها في جميع المراحل.

وقبل الختام، نود أن نقول بضع كلمات عن مسألة الشفافية في مجال التسلح. ونتفق مع الأهداف الواسعة النطاق فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق الشفافية في مجال التسلح بوصفها نظام إنذار مبكر لاتجاهات التسلح العالمي وقوة محتملة ينبغي أن تمارس بعض الضغوط الأخلاقية على الدول المسؤولة عن نقل الأسلحة المزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، نرى أنه ينبغي أن تستخدم تلك الأداة بالتوافق مع الأدوات الأخرى. ومن الضروري توفر مستوى من الثقة المتبادلة بين الدول كي تحقق تدابير الشفافية نجاحاً. ويجب أن تستكمل هذه التدابير بالحلول والجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر وحل المنازعات عبر الحوار والمفاوضات والوساطة. والشفافية هي وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها. وينبغي أن يكون الهدف النهائي السعي إلى إيجاد الكوابح وتعزيز تدابير بناء الثقة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية. ويجب ألا تقيد الشفافية في مجال التسلح حق الدولة في الحصول على الأسلحة بهدف الدفاع عن النفس.

السيدة كومفورت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم،سيدي، لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة اللجنة في هذه المناقشة بشأن الأسلحة التقليدية. وتؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو (أنظر A/C.1/66/PV.14) باسم الجماعة الكاريبية.

ولا تزال جامايكا قلقة من أن الأسلحة التقليدية سواء كانت تتخذ شكل الألغام المضادة للأفراد، أم الأسلحة الصغيرة، أم الأسلحة الخفيفة، لا تزال تهدد حياة الإنسان على أساس يومي. ففي كل يوم وفي جميع أنحاء العالم، تقتل الأسلحة التقليدية من الأبرياء أكثر من أولئك الذين يقتلون في ميادين الحروب الحالية. وقد أصبحت جامايكا في السنوات الأخيرة -اعترافاً منها بالآثار الإنسانية السالبة التي تسببها هذه الفئة من الأسلحة، وضرورة القضاء على آثارها العشوائية على الإنسانية- دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولاتها. وجامايكا أيضا من الدول الموقعة على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وفي حين أننا لم نصدق بعد على تلك الاتفاقية فإننا نأمل أن نفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وتكتسي المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأهمية حاسمة لوفد بلدي. وبالنسبة لجامايكا- البلد الذي لا يصنع الأسلحة ولا الذخيرة- فقد أصبحت الأخطار التي تهدد الحياة البشرية والاستقرار الاجتماعي بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والنقل غير المشروع لهذه الفئات من الأسلحة وذخائرها واقعا يوميا.

وتشير الدراسة العالمية عن جرائم القتل لعام ٢٠١١ التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١١ مؤخرا، إلى أنه في منطقة البحر الكاريبي وحدها – مجموعة فرعية من منطقة الأمريكتين، وهي المنطقة التي بها ثاني أعلى معدل لجرائم القتل عالمياً– ترتكب ما يقرب من نحو ٧٠ في المائة من جرائم القتل بواسطة السلاح الناري. وبالنسبة لجامايكا، فإن أثر ارتفاع مستويات الجريمة والعنف يهدد تقدمنا نحو تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، ويؤثر سلبا على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية.

وقد حركت هذه العوامل الأساسية مشاركتنا على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتصل ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. ونتطلع تحقيقا لهذه الغاية، إلى المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. وبالنسبة لجامايكا فإنه ينبغي أن يتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ الفرصة لما هو أكثر من مجرد تقييم لتنفيذ برنامج العمل فحسب. وإذا أردنا إدراك القيمة الحقيقية لبرنامج العمل، فإنه يجب علينا استكشاف سبل تعزيز تنفيذه، وخاصةً بالنسبة للدول الصغيرة ذات الحدود التي يسهل اختراقها.

أملنا أيضا أن يوفر المؤتمر الاستعراضي فرصة لمعالجة جميع المسائل الهامة في إطار برنامج العمل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحدود. ونعتقد بأن ذلك سيشكل نتيجة ملموسة للمؤتمر الاستعراضي. ونتطلع أيضا إلى أن يجري اتخاذ قرار إيجابي خلال المؤتمر الاستعراضي بشأن عقد الاجتماعات القادمة للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل. وشكل أول تلك الاجتماعات الذي عقد في أيار/مايو من هذه السنة، نهجا ابتكاريا حمل نتائج مهمة. ونعبر من جديد عن شكرنا للرئيس وفريقه على عملهما القيم.

واصلت جامايكا أيضا مشاركتها في العملية التحضيرية، المؤدية إلى المؤتمر الدبلوماسي لعام ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وكما صرحنا خلال العملية التحضيرية، فإن هدفنا يتمثل في إبرام معاهدة ملزمة قانونا وموضوعية وغير تمييزية تكرس أعلى المعايير الدولية الممكنة، فيما يخص نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. إن جامايكا تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة عنصرا ضروريا للجهود الدولية الرامية لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود، وجعلها في غير متناول الأشخاص والمنظمات الإجرامية. ونأمل أيضا في أن المعاهدة ستعزز التزامنا بتخليص العالم من ملايين تلك الأسلحة غير المشروعة. وبينما ينبغي القيام بالكثير من العمل في اتجاه عقد المؤتمر السنة القادمة، فإننا نظل واثقين بأننا سنسد الفجوات التي لا تزال تفصل بين الوفود، في ظل التوجيه المقتدر المستمر للسفير غارسيا موريتان.

على المستوى الوطني، نواصل تنفيذ التزاماتنا بموجب مختلف الاتفاقات الدولية والإقليمية التي جامايكا طرف فيها، في حدود مواردنا المحدودة. وعلى الصعيد التشريعي، نحن الآن بصدد صياغة تشريعات أكثر شمولا ستعزز من قدرة جامايكا على التصدي لتدفقات السلاح غير المشروع في الجزيرة، وتنظيم أنشطة السمسرة، وتقوية الإطار التنظيمي. ويجري أيضا وضع سياسة شاملة تتعلق بالأسلحة الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، أدخلت جامايكا نظاما لتفتيش المركبات و الشحنات، في ميناء كينغستون لإعادة الشحن، يستخدم لكشف الأسلحة غير المشروعة، وتواصل أفرقة من الشرطة و قوات الدفاع الجامايكية، إجراء دوريات في مياهنا الإقليمية، من أجل منع تهريب الأسلحة والمخدرات غير القانونية. وساعد دعم العديد من شركائنا الثنائيين والإقليميين

المقدر جدا، تلك الجهود الرامية إلى التصدي للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

وتعمل جامايكا على المستوى الإقليمي أيضا بشكل وثيق، جنبا إلى جنب مع شركائها في مركز التنسيق للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، في سياق وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن، التابعة للجماعة الكاريبية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم جامايكا الجهود الإقليمية الرامية إلى تنسيق التشريعات، وتشارك فيها بنشاط، مع التركيز على فرض عقوبات مشددة لردع الاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية وبيعها وحيازتها.

ويبشر العام القادم بأنه سيكون عام تحقيق النجاح الذي طال انتظاره والذي توجد حاجة ماسة له، فيما يخص جدول أعمال الأسلحة التقليدية. ولدينا التزام أخلاقي بإرساء أسس مستقبل أفضل لمجمل المجتمع الدولي. وسيسهم النهوض بالتقدم فيما يتعلق بجدول أعمال الأسلحة التقليدية، بشكل كبير في تحقيق تلك الأهداف السامية لكن القابلة للتحقيق.

السيد دينغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلدي مسرور بالمشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، الذي يكتسي تحديدها أهمية حاسمة للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر السفيرين روبرتو غارسيا موريتان و كلاوس وندرلخ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أرحب على وجه الخصوص بالتقدم الكبير المحرز في إطار اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة عام ٢٠١٢. وقد سمحت لنا الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة التحضيرية حقا، بتبادل معلومات معمقة بشأن مختلف عناصر معاهدة تجارة الأسلحة المستقبلية. علاوة على ذلك، تشكل الوثيقة التي صاغها رئيس اللجنة أساسا جيدا للمفاوضات لمؤتمر ٢٠١٢. وكان من الممكن تحقيق تلك النتائج على وجه الخصوص بفضل الروح البناءة التي سادت خلال تلك الاجتماعات.

يتعين الاحتفاظ بهذا الزخم الإيجابي إلى أن نعتمد معاهدة قوية بشأن الأسلحة التقليدية. إن الحاجة الأخلاقية والعاجلة لإنهاء ما تسببه تلك الأسلحة من معاناة لا توصف، تتطلب استغلال جميع طاقاتنا لإبرام معاهدة عام ٢٠١٢. ويرى وفد بلدي بأن ذلك الصك لن يكون فعالا ولا قابلا للتطبيق، إلا إذا تضمن جميع أنواع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والتكنولوجيا ضمن أمور أخرى. ونحتاج أيضا إلى تحديد تفسير أوسع لنشاطي النقل والسمسرة.

ويتعين أن تقوم معاهدة تجارة الأسلحة أيضا على معايير و بارامترات موضوعية، بغية ضمان أن يسمح بالنقل فقط عندما تستخدم تلك الأسلحة، لسد الاحتياجات الشرعية في مجالي الدفاع والأمن في البلدان المستفيدة. ويتعين علينا من ثم حظر نقل تلك الأسلحة في حال وجود احتمال استخدامها، ضمن جملة أمور أخرى، لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو تقع بين أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول. علاوة على ذلك، وبغية تطوير وتعزيز قدرات الدول في مجال تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا بحاجة إلى أحكام قوية بشأن المساعدة والتعاون الدوليين.

إن السنغال تظل قلقة على وجه الخصوص بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسهم إلى حد بعيد في إدامة الصراعات و إشتعالها من جديد، والتي تقوض تكلفتها البشرية والاقتصادية والمالية الباهظة بشكل كبير، تنمية العديد من البلدان في أفريقيا. من هنا، يكرر وفد بلدي نداءه من أجل إجراء تنفيذ فعال للوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2010/3) للاجتماع الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين للدول من أجل النظر في تنفيذ برنامج العمل

المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد بأن النقاط الأساسية تتمثل في المساعدة والتعاون الدوليين وتدمير الفائض والتعقب ووضع العلامات. ونحن بحاجة إلى رصد ومتابعة اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية الأول المعني بتنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

ويتعين علينا أيضا إظهار عزم قوي على ضمان أن يصبح الصك الدولي الذي يسمح للدول بالكشف عن الأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، ملزما من الناحية القانونية واعتماد صك مشابه فيما يخص الأسلحة الخفيفة.

فيما يخص الألغام المضادة للأفراد، فإن السنغال مقتنعة بأنه يتعين أن يظل إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا، أولوية إذا ما رغبنا في تخليص العالم من تلك الألغام، التي تنشر الموت العشوائي. ونعتقد أيضا أنه سيكون من الحكمة، مساعدة البلدان المتضررة، فيما يخص برامجها لإزالة الألغام، في إطار المساعدة التقنية والمالية للبلدان المتضررة، مع التركيز بوجه خاص على إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا.

في الختام، أرحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد صدقت السنغال على الاتفاقية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويمثل دخول الاتفاقية حيز النفاذ خطوة هامة قدما في مجال حماية المدنيين وتعزيز القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان لتقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.43.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشهد بعض التطورات الإيجابية في مجال الأسلحة التقليدية. وتدخل عملية معاهدة تجارة الأسلحة الآن مرحلة التفاوض النهائية، ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وإننا نحرز تقدماً مطرداً بشأن تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وإضفاء الطابع العالمي عليها.. وتواصل اليابان الاشتراك بصورة نشطة في هذه العمليات، وهي مصممة على مواصلة القيام بذلك.

وتتشاطر اليابان القلق التام بشأن الآثار الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وأود أن أكرر دعوة اليابان جميع البلدان التي ليست طرفا بعد في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية إلى الانضمام إلى كلتيهما في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن المشاركة في جهودنا الجماعية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على هاتين المعاهدتين. وستواصل اليابان من جانبها، أنشطتها في مجال الاتصال بالتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة.

ونرى أن من المهم أن يقيّم الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام الذي سيعقد في كمبوديا الشهر المقبل، التقدم المحرز وفقا لخطة عمل كارتاخينا. ومن المهم أيضا أن ينظر الاجتماع في الكيفية المؤدية إلى أفضل تيسير ممكن لعملنا فيما يتعلق بتنفيذ الخطة. وقد ظلت اليابان تقدم الدعم على نحو مستمر لأنشطة إزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية ومساعدة الضحايا. ونعتزم مواصلة هذا الدعم لتعزيز الجهود المبذولة للحد من المشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة. وقد بلغت مساهمة اليابان في هذا المجال منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ما يربو عن ٣١ مليون دولار. ونرحب بمزيد من المناقشات بشأن استخدام الموارد

على نحو أكثر كفاءة وفعالية مع الشركاء والدول الأطراف الأخرى.

إن إنشاء صك ملزم قانونا بشأن أعلى المعايير الدولية الموحدة الممكنة فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية مهمة ملحة.. ويسر اليابان التقدم المحرز حتى الآن في عملية التوصل إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وقد تمكنا تحت الرئاسة القديرة للسفير روبرتو غارسيا موريتان من تعميق مداولاتنا بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة على مدار دورات لجنتها التحضيرية الثلاث. وتشمل ورقة الرئيس التي جرى تعميمها في الدورة الماضية، العناصر الهامة للمعاهدة، وتوفر أساسا جيدا للمفاوضات. ونعوّل على قيادة السفير موريتان المستمرة في فترة ما قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان أن نعزز إرادتنا السياسية من أجل الوصول إلى معاهدة قوية في ذلك المؤتمر. واليابان مصممة، بوصفها إحدى الدول التي تدعو بقوة إلى إبرام المعاهدة، على العمل بجد مع الرئيس والدول الأخرى تحقيقاً لهذه الغاية.

وكان اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بالأسلحة الصغيرة الذي عقد في أيار/مايو الماضي في نيويورك، فرصة ممتازة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الخبراء المعنيين بمجال وسم الأسلحة الصغيرة وحفظ سجلاتها وتعقبها. ونثني على الجهود الحثيثة التي يبذلها الرئيس، السفير النيوزيلندي مكلاي وفريقه. وقد قدمت اليابان إلى اللجنة في الأسبوع الماضي، جنباً إلى جنب مع كولومبيا وجنوب أفريقيا مشروع قرار معنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ (A/C.1/66/L.43). وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار، ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

وسيكون المؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج العمل الذي سيعقد في العام المقبل، فرصة مواتية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على مدى السنوات الـ١٠ الماضية، ووضع توجهات مستقبلية بشأن تعزيز تنفيذه. وما دام كل بلد سيفسر برنامج العمل ويعمل على تنفيذه وفقاً لما يراه، فسيكون من المفيد أيضا التوصل إلى فهم مشترك للبرنامج بغية تعزيز تنفيذه.

وأود أن أعلن هنا اليوم أن اليابان قررت تقديم مساهمات مالية بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي للمشاريع الثلاثة التالية التي اقترحها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح: ”تعزيز الشفافية في مجال تجارة الأسلحة“ و ”تعزيز التآزر بين برامج المعلومات بشأن الأسلحة التقليدية“، و ”ضمانات الأمم المتحدة: تأمين الذخيرة من المخاطر المزدوجة المتعلقة بانفجار وتسريبها“. ومن رأينا أن هذه المشاريع ستعود بالفائدة على جميع الدول.

وسيكون بانتظارنا عمل شاق في مجال الأسلحة التقليدية، إذ سينعقد المؤتمر بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل، ودورات اللجان التحضيرية المتعلقة بهما. وهناك أيضاً الاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وسوف تشكل جميع هذه المهام تحدياً كبيراً، بيد أنها ستكون فرصة عظيمة أيضاً لتعزيز الأطر القانونية والسياسية، فضلا عن الشروع في اتخاذ تدابير متباينة لمعالجة المسائل في هذه المجالات. وسوف تشارك اليابان بشكل نشط وبنّاء في جميع هذه العمليات، وتتطلع قدماً إلى العمل عن كثب مع الدول الأخرى والمجتمع المدني.

وأود قبل أن أختتم بياني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الأسلحة الكيميائية المتخلى عنها. وفيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيمائية المهجورة في الصين، فقد أكد وزير خارجية اليابان والصين في تموز/يوليه من هذا العام أنه قد تم تنفيذ مشاريع بلديهما بشكل مطرد، وأن البلدين سيواصلان المزيد من التعاون فيما بينهما. وقد أجرى كلاهما مشاورات ثنائية منذ آب/أغسطس. وترى اليابان أن الاعتراف من قبل كلا البلدين بخطة تدمير تلك الأسلحة بات قريباً. وتود اليابان إبلاغ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بذلك الشأن، بعد التوصل إلى اعتراف مشترك بخطة التدمير.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، سأدلي ببيان مختصر مثل غيري من الممثلين، غير أننا سنوزع نسخة أطول لبياننا بغرض التسجيل في المحضر.

يعرب وفد بلدي عن ثنائه البالغ على الزخم التطلعي الذي تحقق على مدى العام الماضي، فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات التي يشكلها انتشار وسوء استعمال الأسلحة التقليدية. وقد أحرزت اللجنة التحضيرية بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة تقدما مطردا نحو تحقيق تلك المعاهدة وإبرازها في المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في العام المقبل. وقد كان اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، محاولة أولى ناجحة في مناقشات جادة على مستوى الخبراء بشأن تحديات التنفيذ العملي. وقد التقى العديد منا في الشهر الماضي في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. وسيكون لهذه الإضافة الجديدة نسبياً إلى الاستجابة العالمية لمخلفات الحرب من المتفجرات، حسب رأينا، دور رئيسي في الحد من التهديدات التي يتعرض لها السكان الضعفاء.

ولا تزال أستراليا تلتزم بشدة بالتعاون الدولي في مجال الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها. وقد قدمنا المساعدة العملية بهدف تعزيز ضمان التنفيذ الكامل لأهداف برنامج عمل الأمم المتحدة. غير أن علينا أن نعترف جميعا بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. ونأمل أن تسهم التبادلات المفيدة التي تمت في الاجتماع الأول من نوعه للخبراء الحكوميين بشأن برنامج العمل الذي سيعقد في أيار/مايو من هذا العام، في وضع أساس سليم لتحقيق النجاح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢. وسوف نعمل مع الآخرين في ذلك المؤتمر من أجل تعزيز آليات متابعة برنامج العمل، وإجراء تقييم شامل للتنفيذ، وتحسين فهم أثره. ونتطلع من خلال هذا إلى تحديد المجالات التي تقتضي بذل المزيد من الجهود المكثفة فيها.

وترحب أستراليا بالاعتراف على نطاق شبه عالمي بضرورة تنظيم تجارة الأسلحة على نحو أفضل. وقد أحرزت الدورتان الثانية والثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر تقدما قويا نحو توفير قاعدة صلبة لصياغة نص المعاهدة.

إننا نهنئ رئيس اللجنة التحضيرية، السفير غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين، على توجيهه المقتدر للغاية لعملنا، ونتطلع إلى مواصلته اضطلاعه بهذا الدور خلال مؤتمر عام ٢٠١٢. لقد كانت أستراليا نفسها مسرورة للغاية بأداء دور داعم بوصفها صديقة للرئيس. إننا نؤيد تماما ورقة الرئيس بوصفها أساسا متينا للمؤتمر، بما في ذلك نطاقه الواسع ومعاييره الإرشادية.

إن أستراليا تسعى بنشاط للتوصل إلى إبرام معاهدة تكون شاملة، ولكن أيضا عملية وفعالة. ونرغب في أن تساعد معاهدة لتجارة الأسلحةعلى تعزيز المعايير العالمية من خلال إنشاء وتعزيز آليات المراقبة الوطنية. وينبغي أن تتضمن المعاهدة أيضا إشارة إلى المعايير المشتركة الدنيا لتقييم نقل الأسلحة وفق معايير معينة. ويتعين إتاحة التعاون والمساعدة الدوليين

بغية تعزيز قدرات الدول في مجال تنظيم حركة الأسلحة عبر الحدود، والملاحقات القضائية للانتهاكات. لا شيء من ذلك جديد، لكنه جدول الأعمال الذي سنمضي به قدما خلال السنة القادمة.

وإذ تقر أستراليا بأن الانضمام العالمي سوف يعزز معاهدة تجارة الأسلحة، فإنها سعت بنشاط إلى معرفة وجهات نظر مجموعة واسعة من البلدان وكفالة مشاركتها، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة، المعرض كثير منها بشدة للاتجار غير المشروع في الأسلحة. وقد دعمنا ١٨ ممثلا للحكومة والمجتمع المدني من منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، لحضور الدورة الثالثة المهمة للجنة التحضيرية التي عقدت خلال شهر تموز/يوليه. وأسهمنا في الجهود الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، عن طريق مساعدة الجماعة الكاريبية على بناء نُهُج مشتركة من خلال عقد حلقتي عمل. وسوف نستضيف واحدة أخرى في جامايكا في شهر آذار/مارس من العام القادم. كما سنعقد حلقة عمل إقليمية مماثلة في شهر آذار/ مارس، لتمكين الدول الجزرية في المحيط الهادئ من التحضير للمؤتمر الاستعراضي والمفاوضات النهائية.

تواصل أستراليا وضع إجراءات مكافحة الألغام على رأس أولوياتها. وقد خصصنا ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة لهذا الغرض. وسيظل ذلك على رأس أولوياتنا. لقد دعمنا مشاريع عبر عدد كبير جدا ومتنوع من البلدان مثل أفغانستان وغينيا بيساو وفلسطين وكمبوديا. ومن خلال العمل بالشراكة مع البلدان المتضررة و المنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية، فإن العالم يحقق بوضوح بعض التقدم في اتجاه إزالة التهديد الذي تشكله النزاعات القديمة، ومن ثم التوصل إلى إمكانية بناء حياة جديدة. كما كنا أيضا سعداء جدا بالتشارك مع أوغندا في رئاسة اللجنة الدائمة، مما عزز الروابط بين مساعدة الضحايا و حقوق المعوقين. وثمة روابط قوية للغاية بين الجهود العملية لمساعدة الناجين وتنفيذ الالتزامات بشأن عدم التمييز، والتنقل، وسهولة الوصول والشمولية.

لا نزال ملتزمين كذلك فيما يخص الذخائر العنقودية. و نهنئ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان على ريادتهما الجريئة فيما يخص اتفاقية الذخائر العنقودية بعد مرور عاميها الأولين. وبالمثل، فقد عملنا بشكل وثيق كأصدقاء للرئيس، وسنواصل دعمنا في المستقبل. كما أننا أيضا من المؤيدين لاتفاقية الأسلحة التقليدية، بما في ذلك المفاوضات بشأن البروتوكول السادس، الذي يرمي إلى القضاء على الذخائر العنقودية، التي تسبب أضرارا غير مقبولة. كما نقدر الفوائد الإنسانية المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال الإبرام الناجح للبروتوكول، خصوصا إذا ما تضمن المنتجين والمستخدمين والمخزنين الرئيسيين، الذين لم يوقعوا على الاتفاقية.

تشرف بلدي أيضا برئاسة مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية للبروتوكول الخامس من الاتفاقية المتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. لقد عزز المؤتمر الجهود الرامية إلى نزع الألغام العنقودية من الأراضي المتضررة، وتعزيز الشفافية، وتوطيد التدابير الوقائية ومساعدة الناجين من الحوادث جراء مخلفات الحرب من المتفجرات. إننا نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى تلك الاتفاقيات. و تشكل الذخائر العنقودية والألغام الأرضية وباقي مخلفات الحرب من المتفجرات، إرثا مأساويا عن الصراع، ولكن لا يمكننا القيام بما يكفي للتخلص من المشكلات التي لا تزال تواجه الفئات السكانية الضعيفة، في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أقول ما هو واضح جدا، والمتمثل في أن استراليا لا تزال ملتزمة بالعمل مع الآخرين للتصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية وإساءة

استخدامها وضررها غير المقبول، وسيظل ذلك أمرا مهما على رأس أولوياتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.17.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لدي بيان قصير. تتشرف السويد بتقديم مشروع القرار A/C.1/66/L.17 المعنون ”اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر“. نقوم بذلك إلى جانب بلغاريا رئيسة المؤتمر الاستعراضي الرابع بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية.

ويتمثل الغرض من اتفاقية الأسلحة التقليدية في حظر أو تقييد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التي تسبب إصابات مفرطة، أو آلاما لا داعي لها للمقاتلين أو تؤثر بشكل عشوائي على المدنيين. وتشكل الاتفاقية جزءا أساسيا لا يتجزأ من القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة. وتهدف إلى توفير إطار تجري فيه معالجة الشواغل الإنسانية المتعلقة بالأسلحة التقليدية. إننا بحاجة إلى اتفاقية للأسلحة التقليدية تكون أداة حيوية تستجيب للتحديات الإنسانية الملحة التي تواجهنا.

واليوم ثمة ١١٤ دولة طرفا فيها. وهكذا، فعدد الدول الأطراف في الاتفاقية لم يصل بعد إلى حد العضوية العالمية. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أملنا في أن تجد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، أن من مصلحتها أن تفعل ذلك وتصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها، بما في ذلك التعديل المهم الذي يوسع نطاق الاتفاقية لتشمل حالات النزاعات غير الدولية.

يتمثل الغرض من مشروع القرار الذي نعرضه اليوم في الاستمرار في الإعراب عن الدعم لاتفاقية الأسلحة التقليدية، مع التركيز بصفة خاصة على الطابع العالمي للاتفاقية وبروتوكولاتها. ويعكس نص مشروع القرار أيضا العمل الجاري، في إطار الاتفاقية منذ اعتماد قرار العام الماضي ٨٩/٦٥. وهو تعبير عن الدعم لاتفاقية الأسلحة التقليدية، بوصفها أداة هامة للقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، فإن مشروع القرار لا يبت في جوهر القضايا التي ستناقش في هذا الصدد، و لا يحكم مسبقا على نتائج أي مناقشات مستقبلية بين الدول الأطراف.

وفي الختام، نود أن نعرب عن أملنا الصادق في اعتماد مشروع القرار، على غرار السنوات السابقة، من دون تصويت.

السيد إيكونغو إيزيكوتوكو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي بلد يعيش مرحلة ما بعد النزاع، يقر بأن المجتمع الدولي يبذل حاليا جهودا في مجال الأسلحة التقليدية، لمساعدته على الوفاء بالتزاماته وتنفيذ التدابير ذات الصلة. وتظهر تلك الجهود في المجالات التالية.

فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحيط علما بارتياح بكثافة أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك بهدف التوصل إلى مفهوم مشترك لما ينبغي أن يكون عليه ذلك الصك. إننا سعداء للمشاركة بنشاط في ذلك العمل، ولأن الولاية التي منحتها الجمعية العامة تتيح نهجا عمليا في صياغة صك فعال ومتوازن وملزم قانونا.

يشيد وفد بلدي بالسفير غارسيا موريتان واللجنة التحضيرية على عملهما، ونقدم له دعمنا. وينبغي أن تستند المعاهدة إلى وضع نسخة موحدة من الفئات السبع لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وينبغي أن تشمل أيضاً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الذخيرة، وينبغي أن تنطبق على جميع أنواع النقل.

تحث جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك على اعتماد معايير صارمة تحظر أي عملية نقل إلى دولة ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما يتعين أن تنطبق تلك المعايير أيضا في الحالات التي يوجد فيها خطر حقيقي لتصدير أو استيراد الأسلحة لاستخدامها ضد المدنيين أو تحويلها إلى جهات لا يحق لها الحصول عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المحتمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد المستقبل.

تكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها ودعمها لمعاهدة من شأنها إنشاء أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم الأسلحة التقليدية.

وتولي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً أهمية خاصة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وأعربت عن قلقها من الانخفاض في مشاركة الدول في هذا الصك على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن رأيها أن مستوى المشاركة في السجل يعتمد بشكل رئيسي على أهميته بالنسبة للدول الأعضاء. بعبارة أخرى، فإن الدول ستبلغ المعلومات فقط عندما يستجيب الصك لشواغلها الأمنية. وهناك أثر مباشر على مستوى مشاركة الدول جراء عدم تغطية السجل لفئات معيّنة من الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المهم بالنسبة للدول الأطراف أن تدلي بآرائها بحلول العام المقبل بهدف إلقاء الضوء على عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي في اجتماعه المقرر في عام ٢٠١٢ لاستعراض محتوى السجل والتعديلات اللازمة التي يتعين إجراؤها عليه.

وكان اعتماد الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وبدء نفاذها من أبرز الانجازات التي شهدها العقد الماضي في مجال القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح التقليدي. وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في هذا المجال.

وتشارك جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشاط في الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بهدف التفاوض على صك قانوني من شأنه معالجة مسألة الذخائر العنقودية. وتسعى الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معيّنة إلى تنظيم الأسلحة المحظورة بالفعل بموجب صك دولي يتمثل في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وسيكون من الخطورة بمكان إذا ما اعتمدت الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة صكاً من شأنه أن يكون له أثر على إضفاء الشرعية على استعمال أسلحة يعلم الجميع أثرها الإنساني غير المقبول. وعليه، فإنه يجب علينا أن نجد حلا من شأنه إقناع البلدان الرئيسية المنتجة والمستعملة لتلك الأسلحة بضرورة التوصل إلى صك قوي قادر على أن يعزز ويكفل أمن المدنيين وأعضاء البعثات الدولية.

وينبغي أن تلبي النتيجة الاحتياجات الأمنية للدول عبر احترام تماسك النظام القانوني القائم. ولذلك يرحب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية بغية وضع صك قانوني لا يقوض المعايير التي وضعتها الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وإنما يقدم بديلاً مكملا وصائباً عنها.

وبعد مضي أحد عشر عاما على بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كررت الدول الأطراف في الاتفاقية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التزامها بعالم خال من الألغام في مؤتمر كارتاخينا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واتفقت تلك الجهات على الأهداف الطويلة الأجل في المستقبل، بما في ذلك، إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وقد تشجعنا للإشارات الإيجابية التي أرسلتها مؤخرا الدول

التي ظلت تتشاطر منذ فترة طويلة المبادئ الإنسانية التي عبّرت عنها المعاهدة ولكنها لا تزال بحاجة إلى التصديق عليها.

وتشدد خطة عمل كارتاخينا على أهمية الاحترام التام للمواعيد النهائية لإزالة الألغام، والتي تشكل تحديا رئيسيا لمصداقية المعاهدة. ومكنت خطة عمل كارتاخينا أيضاً من إحراز تقدم حاسم نحو اتباع نهج متكامل وغير تمييزي، لمساعدة الضحايا وتعميم المنظور الجنساني في العمل المتعلق بمكافحة الألغام.

وعلى مدى العامين الماضيين، أصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية قانوناً بشأن مكافحة الألغام، وأنشأت مركزاً لمكافحة الألغام باعتباره المؤسسة المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالألغام، وأزالت الألغام في ما يزيد عن ٨٢ من المناطق الخطيرة الملوثة في جميع أنحاء أراضيها الوطنية، وهي مساحة تغطي ١٤,٤ كيلومتر مربع، فضلاً عن مساعدة وإعادة إدماج أكثر من ٤١٨ ٢ ضحية.

وكان الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في

برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أحد أبرز المعالم التي تحققت في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء (A/CONF.192/BMS/2010/3) التي تنطوي على تدابير لتعزيز آليات لمتابعة برنامج العمل. ونأمل أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ من استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بعد ١٠ سنوات من اعتماده.

و الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين ينبغي أن تثري المناقشات التي ستجري في المؤتمر الاستعراضي. وفي ذلك السياق، يوصي وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يقتصر اجتماع الخبراء —بالنظر إلى المسألة الشاملة المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة– على تناول أولوية واحدة أو أولويتين إضافيتين فحسب حتى تكون المناقشات مثمرة.

وتساعد الجهود التي بذلت في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مكافحة آفة العنف المسلح الذي يقوض التنمية ويعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نوه الأمين العام أيضاً بتلك الحقيقة في عام ٢٠٠٩ من خلال الحد من العنف المسلح ومنع حدوثه. ويوفر ذلك أساسا ممتازا لعمل المنظمة في المستقبل.

وبعد أن وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية على برنامج عمل اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، وصدقت على اتفاقيات وبروتوكولات إقليمية ودون إقليمية معيّنة، فقد أصبحت لها خبرة رفيعة المستوى الآن في مجال منع ومكافحة الانتشار والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح. واضطلعت أيضاً بالإجراءات التالية، وهي ليست شاملة.

فقد وضعنا مشروع قانون بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو معروض حاليا على البرلمان في انتظار اعتماده وإصداره من قبل رئيس الدولة. ووضعنا خطة عمل وطنية لمكافحة الانتشار والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى فترة الخمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٧. وبنينا مستودعات للأسلحة مع تعيين أفراد مدربين على التعامل مع الأسلحة بهدف إدارة وتأمين مخزونات الأسلحة. ودمرنا ما لا يقل عن ٤٢٢ ٢١٠ من الأسلحة و ٨٦١ طناً من الذخائر

من جميع العيارات. ونشرنا وحدات عسكرية في المقاطعات الهشة لمتابعة التنفيذ. وشرعنا في عملية وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية —بوصفها بلداً خارجاً من الصراع– على المزيد من جهود التعاون الهام، عبر إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، بين الأوساط والمؤسسات العاملة في مجال نزع السلاح وبناء السلام والشؤون الإنسانية والتنمية، بهدف الحد من العنف المسلح وتعزيز الأمن البشري في جميع أنحاء العالم.

أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدمته من دعم كبير لبلدنا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح. كما ندعو الدول ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى أن تحذو حذوها في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تتمكن من إحلال السلام والأمن قبل الانتخابات المقبلة.

ختاما، وقعت ١٠٠ دولة حتى الآن على إعلان جنيف. يغتنم وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الفرصة ليحث على الانضمام الدول التي لم تنضم بعد إلى إعلان جنيف ومبادئه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأنه ما زال هناك ٣٠ وفداً على قائمة المتكلمين في هذه المجموعة. وآمل أن تتقيد الوفود بالوقت المحدد بعشر دقائق.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): خلال العام الماضي، استمر تنامي حيوية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي إطار قانوني مهم في مجال الرقابة على الأسلحة يتعامل مع المسائل الإنسانية. لقد أحرز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة جميعها تقدماً مضطرداً. لقد قام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية بعمل مضنٍ طوال أربع سنوات. وقد اضطلعت الاتفاقية على نحو واضح بدور لا غنى عنه في التصدي للشواغل الإنسانية الناتجة عن بعض أنواع الأسلحة التقليدية.

تؤيد الحكومة الصينية تأييداً حازماً عملية تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وتشارك فيها مشاركة نشطة، وتولي أهمية لعمل الاتفاقية وتدعمه، وهي تكرس نفسها للتصدي للشواغل الإنسانية الناتجة عن أنواع معينة من الأسلحة التقليدية. وبصفة الصين طرفا سامياً متعاقداً في الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة، فقد أوفت، وستواصل الوفاء بنية حسنة، بواجباتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها، وتكرس نفسها لتحسين فعالية الاتفاقية وعالميتها.

ما برحت الحكومة الصينية منذ عام ١٩٩٨ تقدم المساعدات الإنسانية لنحو ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في شكل منح مالية، ومعدات لإزالة الألغام، وتدريب الموظفين، وغير ذلك من الوسائل. وتحيط علماً مع الرضا بأن الصين قدمت مساعدات في مجال إزالة الألغام هذا العام لسريلانكا، والسودان، وجنوب السودان، ووفرت المساعدات للاوس في مجال الذخائر العنقودية ولجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال مساعدة ضحايا الألغام.

تولي الصين أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية التي تثيرها الذخائر العنقودية، وتدعم فريق الخبراء الحكوميين في التفاوض على بروتوكول يتصدى لهذه المسألة، ويخلق توازناً بين الاحتياجات الدفاعية المشروعة و الاعتبارات الإنسانية. وتثني الصين على عمل فريق الخبراء الحكوميين والجهود التي يبذلها رئيسه ممثل الفلبين في دفع المفاوضات إلى الأمام. وندعم المفاوضات التي يجريها الفريق حالياً على أساس النص

الأخير الذي قدمه الرئيس بهدف التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتدرك الصين إدراكاً كاملاً أن التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبب في عدم الاستقرار الإقليمي، وتفاقِم الأزمات الإنسانية. وتولي الصين على الدوام أهمية كبيرة لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدعم الجهود الدولية ذات الصلة وتشارك فيها مشاركة نشطة. وتعتقد الصين أن التنفيذ الشامل والفعال للصكوك الدولية القائمة – مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها– لها أهمية حيوية لتعزيز العمل المتمثل في مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تعتقد الصين أن الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي من أسباب انتشار تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى بضرورة اتخاذ نهج شامل للتصدي لأعراض التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسباب الكامنة وراءها على حد سواء. على المجتمع الدولي أن يتخذ من التدابير الفعالة ما يساعد البلدان المعنية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المجاعات والفقر والظلم الاجتماعي والمحافظة على السلام والتنمية والاستقرار الاجتماعي. وتأمل الصين أن تضع جميع الأطراف المعنية ذلك الأمر في الحسبان، وأن تستعد جيداً للمؤتمر الاستعراضي للعام المقبل بشأن برنامج العمل بهدف إزالة الأسباب الجذرية للتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ظلت الصين على الدوام تعتمد نهجاً حذراً ومسؤولاً إزاء صادرات الأسلحة، وتطبق ضوابط صارمة وفعالة عليها وفقاً لواجباتها الدولية وقوانينها ولوائحها الوطنية. وتساور الحكومة الصينية شواغل جدية إزاء عدم الاستقرار الإقليمي والأزمات الإنسانية التي يغذيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الضرورية لتنظيم تجارة الأسلحة الدولية، ومنع تحويل الأسلحة من القنوات الرسمية إلى الأسواق غير القانونية، ومكافحة مثل هذه الأنشطة.

شاركت الصين بنشاط واضطلعت بدور بناء في عمل دورات اللجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة. وتعتقد الصين أن الهدف الأولي لهذه المعاهدة هو المحافظة عل الاستقرار العالمي الإقليمي، وكفالة الحق المشروع للدول في الدفاع عن نفسها واحتياجاتها الأمنية. ينبغي أن تكون المعاهدة معترفاً بها دولياً وموضوعية وغير تمييزية. وينبغي تجنب أي نوع من إساءة الاستغلال السياسي للمعاهدة بغرض التدخل في التجارة المشروعة للأسلحة والشؤون الداخلية للدول. يجب أن تلتزم عمليات المعاهدة بمبدأ التوافق، وأن تمضي بصورة مفتوحة وشفافة ومتدرجة لتلبي درجة معقولة من الأمن السياسي والاحتياجات الاقتصادية لجميع الأطراف المعنية. وستبذل الصين المزيد من الجهود البناءة مع جميع الأطراف المعنية في إطار الأمم المتحدة للتصدي على النحو الملائم للمسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية.

وتولي الصين أهمية لمسألة الشفافية العسكرية، وهي ملتزمة بتحسين الثقة المتبادلة في المجال العسكري مع البلدان الأخرى. وترحب الصين بالتقرير النهائي الذي اعتمده فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية (A/66/89). وستواصل الصين رفع البيانات ذات الصلة إلى أداة الأمم المتحدة الموحدة

للإبلاغ عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

السيد بيريمودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يجدد وفد بلدي لكم التهنئة، سيدي الرئيس، على أسلوبكم الممتاز في قيادة عمل اللجنة.

مع أن المجتمع الدولي توافق على الاعتراف بأن وجود أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، يشكل أكبر تهديد للبشرية، فإن الأسلحة النووية التقليدية، ونعني بها هنا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تحتل موقع الصدارة في حالة انعدام الأمن والصراع في العديد من مناطق العالم.

ونظراً لرخص تكلفتها، وسهولة نقلها من منطقة صراع إلى أخرى، وفوق ذلك، نظراً لفعاليتها، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل اليوم الأداة المفضلة للمقاتلين والجماعات الإرهابية وقطاع الطرق من مختلف المشارب.

وخلال السنوات الأخيرة، استمر الاتجار بها وهي لا تزال جزءا من تجارة غير مشروعة أسهمت بصورة كبيرة في تأجيج الصراعات واشتدادها، متسببة في معاناة إنسانية لا حصر لها. وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، على سبيل المثال، يجري تداول نحو ٧ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لبعض التقديرات، مما يؤدي كل يوم إلى ازدياد شعور السكان بانعدام الأمن.

وبالنظر إلى الآثار المتعددة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة– على الصعد البشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها– فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن تنظيم تجارتها، الذي ليس أمرا ضروريا بالمرة، يجب أن يشكل الآن أولوية قصوى في جدول أعمال المجتمع الدولي المتعلق بالسلم والأمن. وبالتالي، يرحب وفد بلدي بالتعبئة الواسعة النطاق، لاسيما داخل الأمم المتحدة، بشأن هذه المسألة بغية القضاء على التجارة والاتجار غير المشروعين في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١، خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى الرغم من أن أحكام البرنامج غير ملزمة، فإنه يشكل إطارا عاما لمواجهة هذه المسألة ويدمج جميع المبادرات والإجراءات ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقد أدى إلى تعزيز وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة وإنشاء صكوك دولية ملزمة قانونا على نحو تدريجي. وعلاوة على ذلك، فإن استعراض تنفيذه في الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين يتيح الفرصة على الدوام لتقييم ما قطعناه من أشواط والتعهد بالتزامات جديدة في المستقبل. كما تشمل هذه الجهود اعتماد الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، الذي يمكن الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها بسرعة وبطريقة موثوق بها.

كما يقدر وفد بلدي كثيرا ما أحرز من تقدم بشأن صياغة معاهدة لتجارة الأسلحة، إذ من المقرر عقد مؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٢. ويأمل وفد بلدي أن تكون آخر العراقيل قد أزيلت قبل حلول ذلك الموعد، مما سيمكن المجتمع الدولي من أن يعتمد أخيرا وبتوافق الآراء هذه المعاهدة التي طال انتظارها، والتي سيخفف تنفيذها معاناة السكان.

تولي بوركينا فاسو أهمية بالغة لنزع السلاح، ولاسيما مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اضطلعت بدور فعال، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اعتماد، عام ٢٠٠٦، اتفاقية متعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، نستطيع اليوم بفضل البدء بنفاذها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أن ننسق الجهود على المستوى الوطني ونحرز تقدما كبيرا.

إننا نقدم بانتظام تقريرنا الوطني عن تنفيذ برنامج العمل، ونشارك في الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين بشأن التنفيذ. والأمر ذاته يصدق على تنفيذ القرار ٦٤/٢٢، المعنون ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية, بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد أنشأت بوركينا فاسو لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسلطة عليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها. تحت سلطة رئيس الوزراء، يتحمل هذان الهيكلان المسؤولية، من جملة أمور، عن منع وتجنب أي اتجار غير مشروع بالأسلحة على التراب الوطني، وكفالة تحديد جميع الأسلحة التي تستوردها الحكومة أو الأفراد، والمحافظة على الإحصاءات المتعلقة بالأسلحة المجودة على التراب الوطني، وتوفير التدريب لأصحاب المصلحة والقيام بأنشطة توعية السكان، وكفالة تنفيذ القرارات المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية في هذا الميدان، وإطلاق وتعزيز عمليات تدريب لصانعي الأسلحة الصغيرة بغية تحسين تعاونها مع قوات الدفاع والأمن.

وهذه الأولويات كافة جزء من برنامج أنشطة سنوي ينفذ بمساعدة الشركاء. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠١، وعلاوة على مشاركة هذين الجهازين في العديد من الاجتماعات وعقد مجموعة من حلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيد الوطني، فإنهما قاما بإنتاج برامج تلفزيونية لتوعية الجمهور بأخطار حمل الأسلحة، والتعريف باتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمرسوم المنشئ لتنظيم الأسلحة المدنية والذخائر في البلد وترجمتهما إلى ثلاث لغات وطنية. ويشكر وفد بلدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كل ما قدمه لنا من مساعدة.

إن ازدياد أعمال اللصوصية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا، التي يؤججها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشكل تهديدا على الاستقرار والأمن الداخليين لدول المنطقة، ويقوض بشكل كبير الجهود الجبارة التي تبذلها السلطات العامة. وبالتالي، فإن بوركينا فاسو تدعو إلى تحسين التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي بغية تعزيز زيادة اتساق الإجراءات المتخذة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولن تدخر بوركينا فاسو أي جهد للإسهام في المساعي الدولية للقضاء على هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، ستقدر الحصول على أي دعم في مجال وضع العلامات وضع العلامات على الأسلحة وتعقبها والسمسرة فيها.

وبوركينا فاسو على اقتناع بأن مكافحة الاتجار في الأسلحة التقليدية وانتشارها، لاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، معركة يجب علينا أن نكسبها من أجل أمننا الجماعي. وبالتالي، يجب اتخاذ إجراء حازم للحد من تداولها على نحو غير المشروع، حتى لا نقوله وقفه. ولهذا يعرب وفد بلدي مجدد عن دعمه الثابت لصياغة معاهدة لتجارة الأسلحة، ويدعو المجتمع الدولي للعمل بصرامة بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد دونديش غلوينسكي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشعر بالانزعاج إزاء ما يسود من استخدام للأسلحة التقليدية على نحو غير مسؤول وغير مشروع، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وعلى وجه التحديد، إن تزايد عدد الضحايا كل عام بسبب الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر غير مقبول بكل بساطة. وعلى غرار العديد من البلدان، فإن بلدي ينتمي إلى منطقة يشكل فيها هذا النشاط عائقا يوميا لرفاه شعبي. ولهذا السبب يجب أن نولي الأولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء متسق من خلال التنسيق والتعاون، فضلا عن مراقبة هذه الأسلحة استنادا لصكوك دولية.

ونتفق مع التعليقات التي أدلى بها أمس ممثل ترينيداد وتوباغو (أنظر A/C.1/66/PV.14) بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. ونعتقد أن السعي إلى تحقيق توافق مطلق في الآراء في هذه القاعة قد قلل، لسوء الطالع، من الدعوات إلى اتخاذ إجراء على نحو ما طالبت به معظم البلدان. ونأمل أن يكون بمقدورنا، في المستقبل، تغليب كفة ضرورة اتخاذ إجراء على مزايا التوصل إلى توافق مطلق في الآراء قبل أن نلجأ إلى الجمعية العامة.

فيما يخص المكسيك، تتمثل واحدة من أكثر عمليات الأمم المتحدة أهمية في هذا المجال، في تنفيذ وتعزيز برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وعقدنا خلال اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية الذي جرى خلال شهر أيار/مايو من هذا العام، برئاسة السفير جيم مكلاي مناقشة بشأن بعض الجوانب التقنية المهمة لتنفيذ برنامج العمل، وكان بوسعنا اعتماد وثيقة توافقية (A/CONF.192/MGE/2011/1)، تعكس مناقشاتنا وتتضمن التجارب والدروس الوطنية المستخلصة، التي يمكن استخدامها كأساس لتعديل أو تعزيز الشبكة المعقدة للمراقبات الوطنية القائمة.

بعد مرور عشر سنوات على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة، فإننا بحاجة لتقييم تلك المجالات التي لا نزال بحاجة فيها إلى نجاحات محددة، والنظر فيها بحسن نية وعمق أكبر. وستكون لدينا العام المقبل فرصة للقيام بذلك، خلال المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في الصيف. ولا ينبغي لنا خلال ذلك المؤتمر، أن ننظر فقط إلى الوراء ونستعرض تجاربنا خلال السنوات العشر الماضية، بل ينبغي لنا أن ننظر إلى المستقبل، ونحدد المجالات التي لا تزال بحاجة إلى أن تنفذ على نحو فعال، بما في ذلك في نص برنامج العمل نفسه، من أجل تكييفه مع التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

إن برنامج العمل هو نص مفعم بالحياة وبذلك فهو بحاجة إلى الاستعراض، والتحسين والتعزيز، كجزء من النضوج الطبيعي فيما يخص الأنشطة غير المشروعة والإجرامية المفروض فيه شمولها ومعالجتها. إن وفد بلدي على استعداد لإجراء حوار صادق مع الوفود الأخرى، من أجل تحقيق تلك الأهداف.

مع ذلك، فقد حددنا نمطا من السلوك يتم استخدامه لتمييع المؤتمر الاستعراضي وإضعاف هدفه. إننا نجد ذلك مقلقا جدا، ليس فقط بسبب تأثيره السلبي المحتمل على المؤتمر نفسه، ولكن على مستقبل عملية تنفيذ ورصد برنامج عمل الأمم المتحدة، داخل إطار الأمم المتحدة.

سيكون لدينا في عام ٢٠١٢، فرصة أيضا لتوطيد نظام جديد ملزم قانونا، ألا وهو معاهدة تجارة الأسلحة. سوف تنشئ معاهدة تجارة الأسلحة، بالتأكيد قواعد واضحة لضمان أن تجري التجارة القانونية في الأسلحة في إطار مستويات صارمة من المراقبة، وتمنع إساءة استخدام الأسلحة والاتجار غير المشروع، ووقوعها بين أيدي المستخدمين غير المأذون لهم. إننا ندعو جميع البلدان للعمل بأفضل إرادة ممكنة، بغية التوصل إلى

اتفاق يمكن أن يحدث فرقا إيجابيا في حياة جميع مواطنينا. وليس بوسعنا، لا تأجيل تلك الإجراءات ولا السماح بتقييد أي اتفاقات ممكنة بفعل اختلاف الإجراءات أو المسائل البرلمانية. ونحن نثني على عمل السفير روبيرتو غارسيا موريتان بوصفه رئيسا للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، وسنواصل العمل معه والأعضاء للتوصل إلى اتفاق متين وملزم قانونا. إذ لا يمكننا ارتكاب أخطاء بشأن المعاهدة لأن الكثير من الأرواح مرهونة بها.

إن المكسيك قد دعت على الدوام إلى نزع السلاح العام والكامل، وحثت على وجه الخصوص على حظر الأسلحة ذات الأثر العشوائي. وهذا هو السبب في سعينا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من خلال عملية أوتاوا. إن اتفاقية أوتاوا هي قصة نجاح، حظر فيها نوع واحد من الأسلحة، لأننا رغبنا في تفادي الأثر الإنساني لذلك السلاح.

لقد كانت المكسيك وباقي البلدان، بصدد محاولة التعامل مع الذخائر العنقودية لسنوات. إذ أن تلك الأسلحة غير الإنسانية لا تفرق بين الجنود والمدنيين في زمني الحرب أو السلم. فهي تقتل وتشوه المدنيين عند استخدامها في الصراعات، و تستمر في إصابة الأبرياء عندما تنتهي الصراعات. وتؤمن المكسيك أن الحل الوحيد لتلك الأسلحة اللاإنسانية يتمثل في فرض حظر شامل عليها.

كانت المكسيك جزءا من العملية التي أدت إلى إبرام الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي لا تحظر فقط إنتاج واستخدام وتخزين تلك الأسلحة، بل توجد أيضا آليات لمعالجة الأضرار الناجمة عن الذخائر العنقودية، وقبل كل شيء، تركز على الضحايا وعلى تفادي المعاناة البشرية التي تسببها تلك الأسلحة.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية تشكل معلما تاريخيا تكمن قوته في حظر إنتاج واستخدام وتخزين ونقل الذخائر العنقودية في أي ظرف من الظروف. وقع ١١١ بلدا على الاتفاقية، بعد مرور ثلاث سنوات على إبرامها. إنني أرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا للدول الأطراف في بيروت، الذي تشهد التقارير التي قدمت خلاله بشأن إحراز تقدم في مجال القضاء على الترسانات والعناية بالضحايا، ضمن جملة أمور أخرى، بفعالية الاتفاقية.

إن المكسيك تدعو الدول التي تنتج وتخزن وتستخدم الذخائر العنقودية لوقف هذا النشاط، والامتثال للقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر استخدام الأسلحة ذات الأثر العشوائي. وقد شجعنا تلك البلدان على الاستمرار في ضمان القضاء على مجمل مخزونات الذخائر العنقودية، وتنظيف المناطق الملوثة بالإشعاع، والتخلص من أي فائض. إننا نعلم أن إضفاء الطابع العالمي على الحظر سيضمن لوحده توطيد هذا النظام القانوني، ومن ثم نعيد التأكيد على التزامنا بتعزيز الاتفاقية، حتى تصبح المزيد من الدول أعضاء فيها.

إننا نقدر اعتزام تلك البلدان التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية اتخاذ مزيد من التدابير لمعالجة الآثار الإنسانية لتلك الأسلحة، بما في ذلك من خلال تعديل معاييرها الوطنية. ولكن من المؤسف وضع قواعد جديدة لتبرير معايير أدنى للحظر، الذي استثمر فيه ١١١ بلدا بالفعل موارد إنسانية وسياسية، أو الأسوأ من ذلك، الحفاظ على منفذ عفا عنه الزمن، يسمح باستخدام الذخائر العنقودية في بعض الظروف.

ونأمل في أن الأطراف ستتخذ خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي سيعقد في جنيف في غضون بضعة أسابيع، قرارا حكيما لوضع الاعتبار الإنساني فوق المصالح العسكرية. تحقيقا لهذه الغاية، قدمت المكسيك والنرويج والنمسا اقتراحا نأمل أن يسهم في تحقيق نتيجة، لا تقوض الانجازات التي حققتها اتفاقية الذخائر العنقودية،

و يمثل تقدما في مجال الوصم ونزع الشرعية عن تلك الأسلحة اللاإنسانية.

و أخيرا، لا يسعني إلا أن أشير إلى العمل الأساسي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني بشأن الموضوعات التي أشرت إليها. ولا يمكننا تخيل برنامج عمل أو معاهدة لتجارة الأسلحة، ناهيك عن اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية أو فرض حظر على الألغام الأرضية، من دون عمل المنظمات غير الحكومية المكثف وزخمها. إن المكسيك تشكرها على جهودها، وسوف نواصل العمل معها في إطار العمليات الجارية والمستقبلية. ومشاركتها مرحب بها على الدوام.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يغتنم وفد الجزائر الفرصة في هذه المناقشة الموضوعية بشأن الأسلحة التقليدية لعرض موقفه من بعض المسائل ذات الصلة، والتي هي في غاية الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ونقلها يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في بعض المناطق من العالم. وذلك هو واقع الحال في أفريقيا. فهذه الأنشطة غير المشروعة مصدر قلق مستمر للمجتمع الدولي. وتواصل الجزائر، التي تتضرر بشكل مباشر من هذه الأنشطة الإجرامية، السعي بلا كلل لوقف أنشطة الاتجار بالأسلحة الخفيفة عبر حدودها، التي تنظمها شبكات التهريب عبر الحدود، والتي تسهم في تأجيج نيران الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. وبالإضافة إلى تعديل التشريعات والقواعد القائمة، مع فرض جزاءات وغرامات مالية كبيرة على المهربين، عززت الجزائر في السنوات الأخيرة جهودها العملياتية لمكافحة شبكات المجرمين والإرهابيين.

ويكرر الوفد الجزائري تأييده لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١. وقد أسهمت هذه الأداة الهامة بلا شك في الوعي الحقيقي بالآثار السلبية الإنسانية والسياسية لهذه الآفة، التي تشكل مصدرا لإمداد الجماعات الإرهابية وللجريمة المنظمة.

وكما لوحظ في برنامج عمل الأمم المتحدة، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ضروري لضمان مراقبة فعالة للحدود، والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشارك الجزائر مع بلدان الساحل في العمل التعاوني، بما في ذلك البرامج التدريبية لموظفي الأمن بغرض تمكين بلداننا من تطوير قدراتها الإدارية والتقنية والعملياتية في هذا الشأن. وتقتضي الحالة المثيرة للقلق في منطقة الساحل والصحراء أيضا، تقديم مساعدات كبيرة من البلدان المتقدمة، والمنظمات الدولية لبناء قدرات بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويلاحظ وفد بلدي باهتمام تقرير الأمين العام (A/66/177) عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في إطار تنفيذ القرار ٦٤/٦٥. والجزائر ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها منذ اعتماده في عام ٢٠٠٥. وقد أشير إلى الإجراءات المتخذة في تقريرنا الوطني لعام ٢٠١٠. ويغطي النظام الوطني الجوانب الثلاثة من الوثيقة: الوسم والتسجيل والتعاون في مجال التعقب.

وفي آب/أغسطس من عام ٢٠١٢، سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وسيكون ذلك المؤتمر فرصة جديدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ونشير إلى أنه يتم عقد المؤتمر في سياق متابعة الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين في حزيران/يونيه ٢٠١٠، واجتماع الخبراء الحكوميين في أيار/مايو ٢٠١١. وبالإضافة إلى الاجتماعات

التي تعقد كل سنتين ومؤتمرات الاستعراض، فإن من الضروري التأكيد على أن التقارير الوطنية تشكل أيضا عناصر أساسية في تقييم التقدم المحرز. وسيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ فرصة أخرى للنظر في السبل والوسائل التي تساعد على تحسين تنفيذ برنامج العمل وجعله أكثر فعالية، فضلاً عن مناقشة الصلات بين مختلف الصكوك النافذة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من التكامل فيما بينها.

وسيشهد عام ٢٠١٢ أيضا عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وقد التزمت الجزائر منذ البداية في سياق العملية التحضيرية بطريقة حاسمة وبناءة. ويستند موقفنا إلى الاعتقاد بأن من شأن اتفاق دولي ملزم قانونا لتنظيم الاتجار بالأسلحة، تحت رعاية الأمم المتحدة، أن يسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين. تحقيقا لهذه الغاية، فنحن في حاجة إلى معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية في إطار سيادة الدول وأمنها، واحترام سيادتها بطبيعة الحال.

وكما هو شأن أي اتفاقية دولية، فإن هناك مجالاً لتحديد المبادئ ومجال تطبيق مشروع المعاهدة. وترى الجزائر فيما يتعلق بالمبادئ، أنه ينبغي أن يستند هذا الصك على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وحق الدول في الدفاع المشروع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لأحكام المعاهدة أيضا أن تكون وفقا لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحظر حيازة الأراضي بالقوة، واحتلال أراضي الغير، واستخدام القوة في العلاقات الدولية. وهذا الاحترام للمبادئ المكرسة في القانون الدولي ضروري ليس لضمان القانونية الكاملة للمعاهدة وشرعيتها فحسب، ولكن أيضا لضمان مصداقيتها وطابعها العالمي.

قدم رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير روبرتو غارسيا موريتان، أمس تقريره بشأن العملية التحضيرية منذ انعقاد الدورة الثالثة في تموز/يوليه. وأشار إلى أن وثيقة الرئيس المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه٢٠١١ تعكس تفسيره للمناقشات، وأن من شأنها أن تكون بمثابة مرجع بشأن العناصر التي ينبغي النظر فيها والتفاوض بشأنها في مؤتمر عام ٢٠١٢. يهنئ وفد بلدي السفير غارسيا موريتان لجهوده الجديرة بالثناء وللفطنة التي تولى بها المهام الجسيمة بصفته رئيس اللجنة التحضيرية.

وأود أن أشير، مع ذلك، إلى أنه وفقا لولاية اللجنة التحضيرية، فإنه ينبغي أن تختتم دورتها الثالثة باعتماد توصيات للمؤتمر بشأن عناصر لمعاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل. ويسمح القرار ٤٨/٦٤ بعقد دورة إضافية واحدة فقط للجنة التحضيرية في شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن المسائل الإجرائية. ويأمل وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة الأخيرة للتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

وينبغي أن يكون مفهوما أن التزامنا بالمعاهدة لا صلة له بالأولوية التي تعطيها الجزائر لهدف نزع السلاح بوجه عام، ولنزع السلاح النووي على وجه الخصوص.

السيدة تشوبرليو (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من أننا شهدنا تطورات هامة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا ما أردنا أن نتصدى بطريقة شاملة وفعالة للتحديات التي نواجهها في هذا المجال. وقد انضم بلدي، بفضل اقتناعه العميق بأن التعاون الدولي يشكل عنصراً أساسياً لإحراز التقدم في حل القضايا المدرجة في جدول أعمال تحديد الأسلحة التقليدية، إلى عدد كبير من الصكوك الدولية في هذا المجال،

واتخذ تدابير تشريعية وتنظيمية وعملية على نطاق واسع على المستوى الوطني لتنفيذ الالتزامات التي تعهّد بها.

إن صربيا تواصل إيلاء أهمية كبيرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وتظل ملتزمة بقوة بتنفيذه الكامل، باعتباره مسألة ذات أولوية عالية. في هذه السياق، ترحب صربيا بالاختتام الناجح للاجتماع الرابع للدول الذي يعقد كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتعتقد بأن نتائجه توفر زخما مهما لدعم التنفيذ الفعال للبرنامج. كما ترحب صربيا أيضا بالتبادل المفيد للآراء والتجارب خلال اجتماع الخبراء الحكوميين في شهر أيار/مايو ٢٠١١، وتتطلع للمؤتمر الاستعراضي الذي سيجري عام ٢٠١٢.

إن صربيا تقدم تقارير منتظمة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بما في ذلك تقديم معلومات بشأن نقل الأسلحة الصغيرة. وتمشيا مع إصرار صربيا بنشاط على دعم المبادرات الدولية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، فإن لها أيضا ممثلا في فريق الخبراء المعني بالمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، الذي أنشأته آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

اعتمدت الحكومة الصربية في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، استراتيجية وطنية فيما يخص تحديد الأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وتوفر الإستراتيجية إطارا لأنشطة الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، من أجل منع الإنتاج غير القانوني للأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة والاتجار فيها وحيازتها والتصدي لذلك. وتنص الإستراتيجية أيضا على إنشاء مجلس خاص بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة بوصفه هيئة عاملة مخصصة تضم ممثلين عن مؤسسات الدولة المختصة التي لديها معرفة مهنية مهمة بالميدان. ومن المتوقع إنشاء المجلس في وقت قريب.

ويؤدي النظام الوطني لمراقبة تصدير الأسلحة، الذي يتطابق مع معايير الاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة، إلى جانب التدابير المعززة لمراقبة الحدود والجمارك، دورا محوريا في مجال تعزيز مراقبة التجارة غير المشروعة في الأسلحة والتصدي لها. ويقوم النظام على أساس قانون ٢٠٠٥ الخاص بالتجارة الخارجية في الأسلحة، الذي يحدد الوسائل والشروط التي تتم من خلالها التجارة الخارجية في الأسلحة والعتاد العسكري والسلع ذات الاستخدام المزدوج. وتجري صياغة القانون الجديد المتوخى منه تحديث الحلول القائمة وإعادة تقويم التطورات الجديدة في الأطر التنظيمية للاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وتولي صربيا أيضا أهمية كبيرة لإعداد صك ملزم قانونا بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة، لنقل الأسلحة التقليدية، وهي ملتزمة بمواصلة العمل البناء، بالتنسيق مع الدول الأخرى في الأمم المتحدة، في العملية الرامية إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٨. وترحب صربيا بالمناقشات الشاملة التي جرت خلال الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده خلال عام ٢٠١٢، والذي أسهم في رأينا بشكل كبير في النظر في الهيكل المحتمل للمعاهدة المستقبلية وعناصرها، والتي ترمي إلى إقامة إطار دولي متراص فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية والقضاء على الاتجار غير المشروع فيها. لكن من الضروري بذلنا جميعا جهودا إضافية للمضي قدما بالمفاوضات، من أجل إبرام معاهدة تجارة أسلحة قوية وفعالة ومتوازنة.

يواصل بلدي العمل بشأن الوفاء بما تبقى من التزامات مترتبة عليه بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويقدم

بانتظام تقاريره السنوية إلى الأمم المتحدة و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويجيب على الاستبيانات الخاصة بالتدابير الوطنية المتخذة بشأن تنفيذ الاتفاقية. وطبقا لقرارات المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا، الذي جرى عام ٢٠٠٩، فإن صربيا قد قدمت أيضا تقريرها الأول بشأن تنفيذ خطة عمل كارتاخينا. وقد أرسى مركز مكافحة الألغام الصربي، الذي أسس سنة ٢٠٠٢، بوصفه هيئة تنسيق وطنية، لإزالة الألغام، تعاونا متنوعا مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة، و مجلس تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب شرق أوروبا.

السيد هوغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم الحكومة النرويجية بقوة بنزع السلاح لأغراض إنسانية. ويتعين ألا يكون للأسلحة واستخدامها غير المسؤول، الذي يتسبب في معاناة إنسانية غير ضرورية وضرر غير مقبول، مكان في بيئة الأمن الدولي اليوم. إن النرويج تعتقد بأنه يتعين أن يصبح ذلك مبدأ توجيهيا في نهجنا الخاص بنزع السلاح التقليدي والعمليات المرتبطة به. وستسهم الجهود المعززة في مجال نزع السلاح لأغراض إنسانية، في خفض العنف المسلح ومنعه، مع منع وخفض المعاناة الإنسانية المترتبة عنه. و مع وضع هذا في الاعتبار، كلنا يدرك بأنه وبالإضافة إلى المنظور الإنساني، فإن لخفض العنف المسلح ومنعه جوانب أمنية وإنمائية مهمة.

ويتعين أن تلهمنا جميعا، النجاحات التي شهدناها خلال اعتماد وتنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام و اتفاقية الذخائر العنقودية. ويتعين أن نفخر بقدرتنا على التوصل إلى تحقيق نتائج ملموسة لها نتائج كبيرة على الأشخاص العاديين، من خلال العمل في المحافل المتعددة الأطراف بتركيز فيه تصميم وهدف استراتيجي مشترك. وقد أدت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد إلى إزالة الألغام المضادة للأفراد من آلاف الهكتارات من الأراضي، وتدمير مخزونات كبيرة، وإلى مطالبة آلاف الناجين بحقوقهم وحصولهم عليها. وفي هذا الصدد، تحث النرويج جميع الدول على دعم مشروع القرار السنوي بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام (A/C.1/66/L.4) الذي قدمته ألبانيا وكمبوديا والنرويج.

فيما يخص اتفاقية الذخائر العنقودية، فقد وقعت عليها ١١١ دولة حتى الآن أو صدقت عليها أو انضمت إليها. وكان اجتماع الدول الأطراف الثاني الذي عقد في لبنان في أيلول/سبتمبر علامة فارقة هامة. وقد جرى تنظيم المؤتمر تنظيما جيدا وحقق نجاحا كبيرا استجاب لكل توقعاتنا. وأكد بأن تنفيذ الاتفاقية جار على قدم وساق، مع تدمير وإزالة تجريان في العديد من البلدان. والتقدم لا جدال فيه.

لكن ما هو قابل للجدل يتمثل في بذل بعض الدول جهودا للتوجه ضد التقدم. وما هو قابل للجدل هو بذل بعض الدول جهودا لإساءة استخدام الصكوك القائمة للقانون الإنساني الدولي، للتحرك إلى الوراء وتقويض المعايير القائمة. وما هو قابل للجدل محاولة اتخاذ خطوات من شأنها خفض الحماية الموفرة بالفعل للمدنيين من خلال صك دولي سار آخر.

من غير المقبول بالنسبة لنا اعتماد برتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لا يضيف قيمة إنسانية يمكن للدول والمنظمات الإنسانية المهمة أن تكفلها. ونجد من غير المقبول اعتماد بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي قالت بشأنه لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي هي

حارسة القانون الإنساني الدولي، بأنه يمكن أن يتسبب في إطالة معاناة المدنيين جراء الذخائر العنقودية، بدلا من منعها.

إن مشروع البروتوكول الحالي، كما عرضه رئيس مجموعة الخبراء الحكوميين، لا يشكل استجابة مقبولة لمعالجة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. ونحن نسلم ونثمن رغبة الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، في اتخاذ خطوات وسيطة فيما يخص المشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية. ونحثها على مواصلة اتخاذ خطوات وطنية لمعالجة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. لكن لن نجد من المقبول اعتماد قواعد جديدة من شأنها أن تتعارض مع اتفاقية الذخائر العنقودية ومع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وتحاول تقويضها.

إن النرويج تولي أهمية كبيرة للمفاوضات الجارية بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة. ويتمثل هدفنا في بلوغ معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة من شأنها أن تسهم في منع التجارة غير المشروعة وغير المسؤولة في الأسلحة من خلال تنظيم مسؤول و فعال لمجمل التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وبإنجازنا لذلك، فإننا سوف نبرم صكا سيسهم في خفض العنف المسلح والمعاناة الإنسانية ومنعهما. ويتعين أن يشكل ذلك في رأينا الهدف العام لمعاهدة تجارة الأسلحة.

إن النرويج بلد يصدر معظم إنتاجه من الأسلحة التقليدية والذخائر، ويعتمد على الاستيراد من حيث الاستخدامات في مجالي الدفاع والأمن. ونحن نرى أن ذلك الأمر لا يتناقض بتاتا مع ما نوليه من أهمية لنزع السلاح لأغراض إنسانية ومنع نشوب أعمال العنف المسلح والحد منها. وعرض علينا رئيس عملية معاهدة تجارة الأسلحة، السفير غارسيا موريتان، خلال دورة تموز/يوليه للجنة التحضيرية مشروع ورقة شاملة بشأن عملية معاهدة تجارة الأسلحة. ونود، في هذا السياق، أن نشيد بجهوده بصفته رئيس المفاوضات.

وينبغي أن تكون آراء النرويج معروفة جيدا بشأن القضايا الهامة مثل الذخائر والمتفجرات، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإدراج صيغة لغوية بشأن الضحايا، واتخاذ موقف حازم فيما يتعلق بالمبدأ المتمثل في أن عملية معاهدة تجارة الأسلحة تشمل عتبة وليست سقفا، وغير ذلك من المسائل. ولا نزال نعتقد أن النص يحتاج إلى مزيد من التعزيز والتحسين، لكننا نعرب عن ارتياحنا لأن مشروع الورقة يتضمن العديد من العناصر التي لا بد منها للتوصل إلى عملية قوية وفعالة لمعاهدة لتجارة الأسلحة. وبالتالي، تعتبر النرويج نص الرئيس أساسا لمواصلة العمل في المفاوضات المتعلقة بعملية معاهدة تجارة الأسلحة.

سيكون عام ٢٠١٢ عاما مهما للأمم المتحدة في مجال الأسلحة النووية. فعلاوة على المؤتمر المتعلق بعملية معاهدة تجارة الأسلحة، سيعقد مؤتمر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتعتبر النرويج برنامج العمل صكا مهما، غير أن تنفيذه ينبغي أن يعزز. والنرويج على استعداد للإسهام في هذه العملية بغية تنشيط برنامج العمل في الأعوام المقبلة.

ولدى بذل أي جهد من جانب الدول لمعالجة الشواغل الأمنية، يجب علينا أن ننو بدراية الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني ونحترمها. فمنظمات الأمم المتحدة في الميدان واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد المنظمات غير الحكومية التي تعمل كل يوم للتخفيف من المعاناة الإنسانية راكمت قدر كبيرا من الخبرة. وأثناء عملنا، يجب أن نستند إلى الحقائق والوقائع في الميدان– الحقائق والوقائع التي ما من أحد أقدر على إبلاغها من الذين يعملون في الميدان تحديدا.

السيد موناتنيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة الممتازة التي تواصلون بها توجيه مداولاتنا.

موضوع الأسلحة التقليدية من بين بنود جدول الأعمال الرئيسية بالنسبة لليسوتو لأن هذه الأسلحة من السهل الحصول عليها وهي السبب في إزهاق الأرواح يوميا في العديد من البلدان. كما تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي، وتستخدم فعلا في ارتكاب الجرائم، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

لم يدخر المجتمع الدولي أي جهد في سعيه إلى إيجاد حل للمشاكل التي تتسبب فيها هذه الأسلحة. فقد أحرز بعض التقدم في معالجة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمفاوضات على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة وصلت إلى مرحلة متقدمة. وهناك تطورات مشجعة بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فضلا عن اتفاقية الذخائر العنقودية. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تشكل تهديدا كبيرا لأمن العديد من البلدان النامية، بما فيها ليسوتو. ومعظم هذه الأسلحة تجد طريقها بسهولة إلى السوق السوداء. وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إطار مهم لمعالجة انتشار هذه الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع. ومؤتمر عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ينبغي أن يتيح لنا فرصة لاستكشاف جميع السبل الممكنة لتعزيز البرنامج. وستشارك ليسوتو بصورة بناءة في المؤتمر الذي نأمل أن يكون ناجحا.

ويكتسي التعاون والمساعدة أهمية حيوية في تنفيذ برنامج العمل وبناء قدرات الدول. وبالتالي، فإننا نطالب مجددا الدول التي بمقدورها تقديم المساعدة التقنية والمالية على بناء القدرات الوطنية في مجالات مسك الدفاتر ومراقبة الحدود ووضع العلامات على الأسلحة وتعقبها، نطالبها بأن تفعل ذلك. ولا بد من أن نضيف أن هذا هو السياق الذي تواصل فيه ليسوتو المشاركة في تقديم القرار المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها“.

إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية صك آخر يجب أن يستخدم بصورة كاملة. فضمن ذلك السجل تحفظ الغالبية الساحقة لعمليات النقل الرسمية للأسلحة التقليدية. والسجل يوفر الشفافية، والإبلاغ يجب أن يعتبر تدبيرا من تدابير بناء الثقة وليس سبيلا لإضعاف أمن الدول. ونشجع المزيد من الدول على النظر في إمكانية تقديم التقارير السنوية في إطار هذه الآلية.

ومن المعروف جيدا أن السجل لا يتناول جميع فئات الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أننا نلاحظ بارتياح أن بعض الدول تدرج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ما تقدمه من تقارير إلى السجل. وذلك إجراء محمود ونحن نشجع الآخرين على الحذو نفس الحذو.

لقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ٨٩/٦١ بأن انعدام معايير دولية مشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها عامل يسهم في نشوب الصراعات، وتشريد الناس، والجريمة المنظمة والإرهاب. ولمعالجة هذا الشاغل، انخرطنا في مناقشات جوهرية في الأمم المتحدة بشأن عناصر ونطاق معاهدة لتجارة الأسلحة، تكون شاملة وفعالة وملزمة قانونا. وقمنا بذلك في سياق اجتماعات اللجنة التحضيرية. وجهودنا على وشك أن تعطي أكلها، إذ أن مؤتمر الأمم

المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة سيعقد في عام ٢٠١٢. فلنستخدم المؤتمر محفلا لترجمة أقوالنا إلى أفعال.

ونرى أن الورقة غير الرسمية التي أعدها الرئيس المعين للمؤتمر تشكل أساسا جيدا لمفاوضاتنا في ذلك المؤتمر. ويجب أن نكفل أن يصدر عن المؤتمر صك ملزم قانونا، يستند إلى أعلى المعايير المشتركة الدولية الممكنة، فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي.

غير أننا ندرك أن معاهدة تجارة الأسلحة قد لا تكون الحل الجامع المانع لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، لكن من المهم أيضا أن نلاحظ أننا نعيش في عالم ازداد فيه الاعتماد المتبادل والترابط وأصبحت سلسلة الإمدادات عالمية. وضع صك ينظم التجارة العالمية للأسلحة التقليدية أمر أساسي للتعاون في مجال صناعة الأسلحة. وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى الحد بصورة كبيرة من تحويل الأسلحة التقليدية إلى السوق السوداء.

وأود الآن أن أتناول الألغام المضادة للأفراد، التي تشكل أخطر الأسلحة التقليدية. واستخدامها يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة. وقد عالجت اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بصورة ضافية أثر هذه الأسلحة على المدنيين. وندعو الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الاضطلاع بواجباتها بموجب المعاهدة على نحو كامل. ونقر بأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام يكتسي أهمية قصوى، وبالتالي نناشد الدول غير الأطراف في المعاهدة أن ننظر في إمكانية المصادقة عليها في أقرب وقت ممكن.

كما تشكل اتفاقية الذخائر العنقودية صكا مهما في ميدان الأسلحة التقليدية. وعلى الرغم من أنها دخلت حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠، فإن عدد الدول التي صادقت عليها حتى الآن لا يتعدى ٧٠ دولة. والجدير بالذكر أن الاتفاقية تم التفاوض عليها، من جملة أمور، بغية معالجة المسألة المتعلقة بالذخائر غير المنفجرة مثل القنابل العنقودية، التي لا تتناولها اتفاقية حظر الألغام. ولهذا النوع من الأسلحة آثار عشوائية. وتظل خطرا على المدنيين بعد انتهاء الصراعات بفترة طويلة. وبالتالي، من واجب الدول الأخلاقي والقانوني أن تطهر بتطهير جميع المناطق الملغومة، وتدمير المخزونات، والتعهد بعدم استخدام هذه الأسلحة. ونحث الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية على المصادقة عليها بدون مزيد من التأخير.

اسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أن عزمنا كمجتمع دولي على معالجة انتشار الأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها لا ينبغي أن يشوبه التردد. وسوف نكون قادرين على الاضطلاع بشكل فعال بواجبنا الأساسي المتمثل في توفير الأمن للبشرية، في حال وجود تنظيم مناسب ومتوازن للأسلحة التقليدية.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى هذا العام، ثمة العديد من مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك تلك التي قدمتها ألمانيا وفرنسا بشأن مخزونات فائض الذخيرة (A/C.1/66/L.36). و نأمل أن تحظى بتوافق الآراء.

ومن بين مجمل الأسلحة التي تمت مناقشتها هنا في اللجنة الأولى – النووية والكيميائية والبيولوجية، بوصفها واحدة – فإن الأسلحة التقليدية هي التي تسبب أكبر عدد من الضحايا. وتخضع تلك التي لها أكبر أثر إنساني غير مقبول، لحسن الحظ لمنع تدريجي. وبفضل التعبئة المستمرة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي تستحق شكرنا، أصبح المجتمع الدولي يدرك، لا سيما منذ نهاية النزاعات في جنوب شرق آسيا، الطبيعة غير المقبولة للأسلحة التي تؤثر على الأبرياء، بمن في ذلك العديد من الأطفال، بطريقة وحشية على نحو خاص، حتى بعد مرور عقود على الصراع.

من هذا المنطلق، شهدت العشرون سنة الماضية اعتماد اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، و والبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية الذخائر العنقودية، التي تعد فرنسا ضمن أول ٣٠ بلدا صدقت عليها.

مع ذلك، فإن إبرام تلك الاتفاقات ليس كافيا، حيث أنها لم تعتمد من قبل المجتمع الدولي بأسره. وقد قابلت العديد من البلدان المهمة بتحفظ إضفاء الصبغة العالمية عليها، التي لا تزال تشكل أولوية بالنسبة لنا، وستظل كذلك. لذلك فنحن نأسف لشعور البلدان التي تمتلك أكبر مخزون من الألغام المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية بأنها غير قادرة على التصديق على اتفاقيتي أوسلو وأوتاوا في المستقبل القريب. لكننا نلاحظ هذه الحالة، بدون الاستسلام لها. وبينما ننتظر منها الانضمام إلى تلك الاتفاقيات، سنحاول تحقيق نتائج ملموسة على الأرض. لذلك فإننا نؤيد فكرة وضع إطار تنظيمي فعال، و بينما يكون أقل تقييدا، من شأنه أن يشكل خطوة في اتجاه الوصول إلى حظر شامل.

إن هذه القاعدة موجودة بالفعل فيما يخص الألغام المضادة للأفراد، وسنستأنف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المفاوضات بشأن البروتوكول السادس لاتفاقية الأسلحة التقليدية، المتعلق بالذخائر العنقودية. من جانبنا، فإن هذا الخيار العملي والواعي دعما للبروتوكول السادس، لن يكون سليما إلا إذا تمت الاستجابة إلى معيارين أساسيين – توافقه مع اتفاقية أوسلو وأثره الإنساني الفوري والحاسم.

إن أحدث نسخة من نص رئيس فريق الخبراء الحكوميين، تنص على فرض حظر صارم على جميع الأسلحة الأكثر فتكا التي أنتجت قبل عام ١٩٨٠. ويمكن أن يمثل ذلك أكثر من ٤٠ في المائة من مخزونات العالم من تلك الأسلحة. لكننا لا نزال بحاجة إلى إحراز تقدم بشأن مسألة رئيسية، ألا وهي الأثر الإنساني الفوري للبروتوكول. إن فرنسا ستقدم اقتراحات في هذا الشأن. و سوف نعمل مع جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى بروتوكول، سيكون له دون شك إسهام رئيسي في القانون الإنساني الدولي.

ويساور فرنسا أيضا، قلق عميق جراء الانتشار والاستخدام الكارثيين للأسلحة الصغيرة والخفيفة. إن الاتجار غير المشروع والتكديس المفرط لتلك الأسلحة، يسهم في إذكاء ظاهرة العنف المسلح، التي إلى جانب المعاناة الإنسانية التي تسببها، تعيق التنمية في العديد من البلدان. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات عملية. منذ نهاية عام ٢٠٠٨، وبمبادرة من الرئاسة الفرنسية، اقترح بصفة منهجية إدراج بند يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، في اتفاقات الشراكة التي يبرمها مع بلدان ثالثة.

اعتمد أيضا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قرارا يحدد المشاريع المتعلقة بالتصدي للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، متابعة لمبادرة أطلقتها فرنسا عام ٢٠٠٦. وسوف ندعم بنفس التصميم تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة خلال المؤتمر الاستعراضي الذي سيجري في شهر آب/أغسطس. إن ذلك النص حاسم فيما يتعلق بتعبئة المجتمع الدولي لدعم هذه القضية.

إنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعم فرنسا للرئاسة النيجيرية. ونحن نؤيد تأييدا كاملا نيتها المعلنة الدخول في مشاورات غير رسمية في أقرب وقت ممكن لتحديد المجالات التي تحتاج إلى إحراز تقدم. و نعتقد، كما هو مبين خلال المشاورات غير الرسمية على هامش دورتنا، بأن علينا إجراء أفضل استخدام للأسبوعين المتاحين لنا خلال نهاية السنة. تحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المهم الحد من الوقت المخصص

للمناقشة العامة، التي نأمل أن تكون متطلعة للمستقبل، وأكثر تركيزا على سبل ووسائل تحسين برنامج العمل، بدلا من أن تؤدي إلى تتابع في العروض للإنجازات الماضية.

لقد أطلقنا خلال هذا المنتدى بالذات عملية سنة ٢٠٠٩، تهدف إلى التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة. ويتسم هدفنا المتمثل في تنظيم التجارة المشروعة، ومنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية، بالطموح. إننا نرحب بانعقاد دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر ٢٠١٢، بصورة سلسة، وفي أجواء إيجابية. لقد تناولت مناقشاتنا المبادئ العامة للمعاهدة المستقبلية وأهدافها، وهيكلها المحتمل، واختصاصها ومعاييرها وآليات تنفيذها، على المستويين الوطني والدولي، فضلا عن الأحكام النهائية للمعاهدة.

إن أحدث نص وزعه رئيس اللجنة التحضيرية، السفير روبرتو غارسيا موريتان، يشكل أول محاولة تعكس أكثر وجهات النظر تنوعا، التي جرى الإعراب عنها خلال دورات اللجنة التحضيرية، ويحدث تناسقا بين مختلف ركائز المعاهدة المستقبلية. إننا نثني على النص لأنه لا يغفل أيا من المفاهيم الأساسية للمعاهدة المستقبلية، بما في ذلك تنظيم التجارة المشروعة، مع إنشاء نظم رصد وطنية تعمل على أساس المعايير المشتركة، ومنع التجارة غير المشروعة، من خلال تجريم السلوك غير المقبول، وأخيرا، وضع نظام للتعاون والمساعدة الموسعة.

وستساعد تلك العناصر على جعل المعاهدة أداة مفيدة في مجال التحسين الجماعي للحوكمة العالمية فيما يخص نقل الأسلحة. وترسي الركائز الثلاث للمعاهدة. إننا نوافق تماما على الأساليب التي اختارها الرئيس غارسيا موريتان حتى الآن، واقتداره فيما يخص الاستماع لشواغل جميع الوفود، وهي خصلة ستكون لها قيمة في مؤتمر عام ٢٠١٢، الذي نأمل أن يكون هو رئيسا له. كما نعرب عن ثقتنا الكاملة في الرئيس غارسيا موريتان، ونرغب في أن يشهد مؤتمر ٢٠١٢ نجاحا كاملا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.